

الاحتجاجات الحضرية بالمغرب: احتجاجات المعطلين نموذجا، من خلال نموذج المجموعات الوطنية الأربعة للأطر العليا المعطلة

الرامي إيمان، باحثة بسلك الدكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراس -
فاس، المغرب مختبر: التنمية الاجتماعية

تاريخ الاستقبال: 2017/12/23

تاريخ القبول: 2018/05/23

الملخص:

تهدف هذه الدراسة اعتمادا على بحث ميداني في موضوع الحركات الاحتجاجية للمعطلين، بالمغرب، إلى تقديم فهم سوسيولوجي، للعوامل الموجبة لاحتجاج الفئات التي تعيش في وضعية بطالة والتي تعتبر واحدة من بين أهم الإشكاليات المطروحة في المرحلة الراهنة، وفي سعينا لتحقيق الأهداف وتقصي الارتباطات التي تطرحها الواقعة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في محاولة لاختبار أجدى المسالك نحو الموضوعة العلمية للظاهرة المدروسة، وذلك من خلال تجربة الفاعلين أنفسهم باعتبارهم ذوات قادرة على إنتاج المعنى وتشكيل أطر للمقاومة في إطار المعيش اليومي. وقد كشفت الدراسة وهي بصدد البحث في خصائص الحركة الاحتجاجية نموذج المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة بالمغرب عن حقائق تظهرها كنتاج لمجموعة من العوامل، نذكر منها أساسا العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الكلمات المفتاحية:

الحركة الاجتماعية، الحركة الاحتجاجية، المظاهرة، الدولة الاجتماعية، سوسيولوجيا الشغل.

Abstract:

Based on field research conducted on urban protests , this study attempts to provide a sociological understanding of the groups living in a situation of unemployment .The study highlights factors contributing to the development of protest action , one of the most important problems raised at the current stage . for this reason , the descriptive approach was adopted by focusing on the experience of the actors themselves as being able to produce meaning .

The study pointed out in its study of the characteristics of the protest movement that unemployment is due to several factors , the most important social , economic and cultural factors.

Keywords: Social movement – Protest movement –The demonstration – Social state – Sociology of work.

مقدمة عامة :

قبل أزيد من نصف قرن، وبالضبط بتاريخ ثاني ماي من عام 1956، أعلن المغرب عن استقلاله الرسمي، لتنبج معه آمال الجماهير العريضة، كما النخبة السياسية على العيش في وطن مستقل يحظى فيه الكل بحياة وخدمات وولوجيات أفضل وبهامش حرية أوسع، بعد فك خناق الحصار والخروج من رحم حقبة من الانهيارات، لاسيما بعدما فتح الاحتلال أمام عموم المغاربة إمكانية نط العيش الأوروبي العصري الذي لم يكن لهم به سابق عهد. لذلك ما كان مستغربا حجم التطلعات التي علقت على مغرب حديث الاستقلال. فصحيح أن الحماية كانت منطلقا لسياسة استعمارية أورثت المغرب مشاكل عدة، غير أنها - في المقابل - مهدت لترسنة حقيقية من الوسائل التنظيمية والبنيات التحتية، فضلا على أنها غيرت إلى حد بعيد سلوكيات علاقة الفرد بالدولة، وهي علاقة ترهص لإنتاج توازنات داخلية جديدة، وبناء إصطفافات سياسية واجتماعية قابلة لترشيد الصراعات المحلية، والأهم من ذلك أنها مركبة على مصالح تقطع مع الأسس الاجتماعية: السياسية والطبقية - الفتوية.

وفي طي مناخ الثقاف هذا وعبر أطواره، لم يكن بوسع واقع الانتقال من الحماية إلى الاستقلال أن يمر بسلاسة، خاصة بعدما تبين أنه لم يقطع مع العهد السابق على نحو نهائي، وهو ما سجل مع استمرار الأطر الأجنبية على رأس القطاعات الحيوية، بينما ظل الاقتصاد المغربي يتخبط في تبعيته لنظيره الفرنسي، فكان ذلك منطلقا لسلسلة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تزايد تأثير هذه الأوضاع مع عجز النخبة التي علقت عليها الكثير من الآمال لتجنب الأزمة، غير أنها كانت تسعى إلى الاستفادة من "جو الفوضى" الذي ساد بعد الاستقلال، حيث اندفعت لكسب الثروة... بحماس الأطفال عندما يوجدون أمام لعبة جديدة...¹ «وقبل وفاته قال عبد الله إبراهيم الذي كان يشغل منصب رئيس الحكومة سنة 1959 في استجواب له نشر بإحدى الجرائد الأسبوعية المغربية»... ما حدث إبان الاستقلال لم يكن سليما أو واضحا، بل وكأننا كنا نتسابق لتحقيق أرباح شخصية² « كانت الاندفاعية قوية، ونشأ في امتدادها سيل هائل من ظواهر الاضطرابات والاحتقان.

اتسع هذا المدى والأفق على نحو أكبر مع مطلع الستينيات، كان أوله مع انتفاضة 23 مارس 1965، التي أعقبت مرسوم وزير التربية الوطنية يوسف بلعباس القاضي بحرمان فئة عريضة من أبناء الشعب المغربي من التمدرس، وبعدها في 1981، 1990، 1984، والتي كلفت المغرب خسائر مادية وبشرية كبيرة. ولم يتوقف مسار الاحتجاجات في بعديها الحضري والقروي عند هذا الحد، بل امتد إلى العديد من المجالات، وهذا لا يعني أن جميعها قد اصطبغت بنفس اللون.

إن الهدف من الإشارة إلى هذه الأحداث هو التأكيد على أن الاحتجاجات التي يعرفها المغرب اليوم، والتي برز من خلالها دور الحركات الاجتماعية ليس بالظاهرة الجديدة. هذا المعطى يجعل من الحركات الاحتجاجية ظواهر سوسيولوجية شبه عادية أو مألوقة، والتي تمس في العديد من جوانبها ما هو اجتماعي: مثل ارتفاع الفوارق الطبقية، البطالة، الفقر، السكن غير اللائق... الخ والاقتصادي مثل: الاعتراض على الخصوصية، والثقافي: كالمسألة الأمازيغية، والحقوقية: كتحسين وضعية المرأة.

¹ جون وائر بوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، الطبعة الأولى، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 2004، ص. 185.

² عبد الله إبراهيم، "هناك حقائق كثيرة بالمغرب لم يكشف عنها النقاب، ولست وحدي مسؤولا عنها"، استجوبته هند عروب، الصحيفة، عدد رقم 30، 15 شتنبر 2001، ص. 20.

وبالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، ارتأينا تسليط الضوء على احتجاجات المعطلين من خلال دراسة العوامل المساهمة في بروز حركتهم عبر نموذج المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة. والورقة التالية محاولة لتقديم تحليل علمي لحركة المعطلين، كما أنه مفتح لتوسيع دوائر الاهتمام السوسيولوجي بالمتن الاحتجاجي بالمغرب الذي يعتبر من أهم الإشكالات المطروحة حاليا. وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر الحركات الاحتجاجية كما يقول أحد الباحثين³ على وجود احتلالات داخل المجتمع، وتفصح عن مكان التوتر خاصة على مستوى العلاقة بين هذا الأخير والدولة، الشيء الذي يجعل من البحث فيها، يتجاوز حدود الظاهرة المبحوثة ليقف على مختلف الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بها. فمن خلال ما يقع تحتها من حقائق ومعطيات يمكن فهم الإطار الإيديولوجي للدولة وتقييمه،⁴.

المدخل النظري : منهجية الدراسة

في هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تجربة الاحتجاج بالمغرب، بوصفها تجربة اجتماعية من خلال مواكبة احتجاجات أكثر الفئات حيوية وتأثيرا في الحياة الاجتماعية والسياسية بالمغرب التي تتميز أساسا بالجمع بين الصفة العمرية (الشباب) وبين الصفة الوظيفية (المعطلين)، وذلك عبر الدخول، كما يقول السوسيولوجي الفرنسي الان تورين، إلى صلب الضغوطات والتوترات النفسية والاجتماعية الممارسة على الافراد المعطلين، والتي تدفعهم للتكتل وتنظيم صفوفهم في العديد من الحركات الاحتجاجية المطالبة بحل ملف التشغيل. وتحديدًا من خلال الاستناد إلى العلاقة التفاعلية القائمة بين الفعل الاحتجاجي للفرد المعطل ووسطه الاجتماعي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. اعتمادا على تصورات الشباب الذين أجرينا معهم المقابلات.

وقد تمت الدراسة في شارع محمد الخامس، يقع هذا الأخير بوسط العاصمة الإدارية الرباط، ويرجع تاريخ إحداثه إلى الفترة الاستعمارية التي شهدت ميلاد المدينة الجديدة، والتي تختلف عن الشكل المعماري المحلي المحصن بالأسوار المتينة والذي يعرف بالمدينة القديمة⁵. وقد تم تشييده من طرف المارشال ليوطي الذي اتخذ منه مكانا لإقامته، وهو مكان يفرض التفتيش على كل من اختار المرور منه. ويمتد شارع محمد الخامس رأسا من باب لوبيرة محج لعلو، وينتهي عند مقر سفارة فرنسا السابق. وهناك مجموعة من الأزقة اليوم التي تحمل اسم هذا الشارع، ونذكر حصرا ساحة ليوطي، شارع تواركة، شارع دار المخزن، باب الحديد، زقة الجزاء، باب التبن. ويعد هذا الشارع من أهم شوارع مدينة الرباط بحكم احتضانه لمقر البرلمان⁶ وبنك المغرب والبريد المركزي، إلى جانب عدد مهم من المؤسسات العمومية والخاصة. ويتموقع على مسافة تقدر بأربع كيلومترات تمتد من باب زعير، مرورًا بساحة مسجد السنة وساحة مليلية ثم ساحة البريد ومدخل السوق،⁷ إلى باب الجزاء من شارع لعلو. وهو المجال الذي يمثل المقر الرئيسي لكثير من الحركات الاحتجاجية أبرزها حركة المعطلين الحاملين للشواهد العليا بمختلف تنظيماتها، والتي يشكل مطلبها الأساسي الإدماج المباشر في الوظيفة العمومية وكثيرا ما تقابل هذه الاحتجاجات بالتدخل العنيف للأجهزة الأمنية في حق المحتجين.

³ أنظر : عزيز خمليش، "الانتفاضات الحضرية بالمغرب، دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، الجزء الأول، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005.

⁴ يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1992، ص. 22-23.

⁵ أخذت هذا الاسم من طرف المسلمين الذين طردوا من إسبانيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1610-1906.

⁶ لقد كان مبنى البرلمان خلال الفترة الاستعمارية قصرا للعدالة، وقد امتدت فترة بنائه من العام 1926 - إلى غاية 1932.

أنظر:

16. Jean Pierre Malka, rabat; hier et aujourd'hui, préface Abdelaziz ben Abdellah, Edition Marssam, Rabat, 2002. P

⁷ مصطفى بوشعراء، علاقة المخزن بأحواز سلا، قبيلة بني حسن 1860-1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة دراسات وبحوث، رقم 19، الرباط، الطبعة الأولى، 1996، ص. 19.

الشق الميداني وتقنيات البحث المعتمدة:

حتمت الدراسة الميدانية اعتماد الازدواج المنهجي بتوظيف المنهج الكمي من خلال تقنية الاستمارة، وعينة محددة من المستجوبين، كما تم الاعتماد في نفس الوقت على المنهج الكيفي عبر تقنيتي الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المعمقة غير الموجهة. ويمكن إرجاع الاعتماد على هذا المنهج إلى طبيعة الموضوع، والذي يستلزم وصف ظاهرة الحركات الاحتجاجية للمجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة ورصد أسباب تشكلها كميًا وكيفيًا من أجل فهم العوامل المساهمة في بروزها.

وقياسا لطرق اجرائية دقيقة تلائم الظاهرة موضوع البحث، كان اتصالنا بمجتمع البحث مباشرة ضمن علاقة تفاعلية مع الباحثين، عبر المقابلة المعمقة غير الموجهة، حيث وقع الاختيار على عينة من أعضاء حركة المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة كعينة قصدية والذين تحصلوا على مناصب عمل بالوظيفة العمومية ولازالوا يحتجون مع المعطلين. وقد حدد عددهم في 04 أفراد موزعين بين الجنسين بالتساوي، وكانت كل مقابلة تستغرق ما بين عشرين وأربعين دقيقة من الوقت، مع بعض الاستثناءات القليلة. وقد أملت علينا الحاجة المنهجية تبني نموذج تحليل المحتوى لتفسير حاصل المقابلات، والذي يعرف بكونه منهج يتيح بصفة عامة: «تحليل سلوك الأفراد والشخصيات، ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها»⁸ كأحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي، الكيفي، المنظم، الظاهر من المقابلة⁹. كما سمحت لنا الملاحظة بالمشاركة من خلال الخروج مع المعطلين في تظاهراتهم. بمعاينة ذلك الوعي الشمولي بالتغيير الذي سكن ذهنية الشباب العاطل منذ سنوات لا بأس بها، من خلال الاحتجاج الذي اتخذ أشكالا متباينة وأعطيت له تأويلات اختلفت حسب السياق. وفي ظل هذه الملاحظة عملنا على رصد حركات المحتجين وشعاراتهم، فضلا عن تدخلات القوات الأمنية في حقهم دون أن نغفل ردود فعل المارة تجاههم. وذلك لأجل دعم شبكة الملاحظة باستخدام عدد مهم من المتغيرات والجمع بين أنواع مختلفة منها. نطل من خلالها على ما يتفاعل في النسق المغربي من صراعات وتنافسات، وما يتأسس فيه من آليات بناء وتحذير، وهو ما سيسعفنا من دون شك في النهاية على مقارنة الحركات الاحتجاجية للمعطلين، وإنجاز قراءة واعية لسؤال الاحتجاج في مجال في قلب التحولات. حتى يتسنى لنا تحليل الظاهرة في عمقها وتسليط الضوء على تجلياتها المباشرة كما على طابعها التاريخي، دون الانسياق في فهم ظاهر ما يجري آخذين في الاعتبار أبعاده المركبة وأثاره القريية والبعيدة.

وقد شكل شارع محمد الخامس بالرباط، المكان الرئيسي لممارسة فعل الملاحظة إلى جانب ساحة البريد وملتقى التقاطع مع شارع الحسن الثاني، وقبالة محطة القطر الرباط المدينة، بحكم احتضانهم للساحة المقابلة لمقر البرلمان، وهو المجال الذي دأبت الأطر المعطلة منذ ظهورها في منتصف التسعينيات على الاحتجاج به. ولولوج العالم الاجتماعي للشباب المعطل، وتجميع أكثر ما يمكن من مادة بحثية تمكننا من قراءة وفهم حال الشباب في وضعية بطالة تم إعداد وثيقة الاستمارة والتي تضمنت 33 سؤال متوزعة بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة. وقد تكونت الاستمارة من أربعة محاور أساسية، بحيث خصصنا المحور الأول لجمع معطيات عامة حول أفراد العينة المبحوثة، ونعني بالمعطيات العامة أسئلة حول السن والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية. فيما خصص المحور الثاني لجمع معطيات فهم العوامل الاجتماعية المساهمة في بروز الحركات الاحتجاجية للمعطلين. بمجتمع الدراسة، وتناول هذا المحور مختلف المؤشرات الاجتماعية

⁸لؤي عبد الفتاح، زين العابدين حمزاوي، أساسيات في تقنيات ومناهج البحث، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، السنة الجامعية 2010-2011، مطبوع جامعي، ص27-28.

⁹عبد الباسط، محمد، أصول البحث الاجتماعي، دار الشروق، القاهرة، 1998.

للدراسة. في حين تم التركيز في المحور الثالث على المعطيات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية المسؤولة عن بروز احتجاجات فئة المعطلين، أما المحور الرابع فقد هَمَّ مختلف المؤشرات الثقافية للدراسة.

تم توزيع 100، وقد اتضح أثناء عملية تدقيق النظر في الاستثمارات وجود فراغات بخصوص الأجوبة على الأسئلة التي تتطلب من المبحوثين تحديد ظروفهم الاجتماعية، لذلك تم إلغاء 03 منها، وتعويضها بمقابلات شبه موجهة.

وقد كان واردا منذ البداية أن هناك صعوبات تنتظر مشروع البحث، وأنه سيكون من الصعب إقناع المبحوثين المحتملين بأهميته. ففي بداية الرصد الأولى لمجتمع الدراسة تمت ملاحظة صنفين من ردود الفعل.

أولا: وجود بعض المتعاطفين مع الموضوع، ومنهم شباب منخرطين في العمل السياسي والحقوقى، إلى جانب بعض الأصدقاء والمعارف.

ثانيا: موقف الراضين لكل أشكال التعامل مع الباحثة، على اعتبار أن ذلك في اعتقادهم مجرد مضیعة للوقت، وبالرغم من محاولات توضيح طبيعة البحث وأهميته والغاية منه، ظلت مواقف بعض الأشخاص ثابتة.

العينة المبحوثة:

لقد حتمت الدراسة الميدانية كما سبقت الإشارة اعتماد عينة قصدية والتي حدد عدد أفرادها في أربعة أشخاص، إلى جانب اللجوء إلى عينة أخرى تم تحديدها بطريقة غير مقصودة اعتمادا على تقنية كرة الثلج للأعضاء المنخرطين بالمجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة بمدينة الرباط. ويرجع اعتماد هذه التقنية في اختيار العينة إلى طبيعة هذه الأخيرة ومجتمع الدراسة فكلاهما غير واضح المعالم، فكل عضو كان يدلنا على آخر سواء في مجموعته أو في مجموعة أخرى.

ونظرا للشساعة لمجتمع البحث وصعوبة القيام بتغطية شاملة له، تم الاكتفاء بعينة مكونة من 100 شخص، موزعين حسب الجنس إلى 56 ذكرا و44 أنثى كما سبقت الإشارة.

يبدو واضحا أن للنساء نسبة مهمة من المحتجين ضمن عينة الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره بالوضع الذي أصبحت عليه المرأة في المجتمع المغربي اليوم، حيث أصبح ولوجها لسوق الشغل شيئا مألوفا وبالتالي احتجاجها من أجل حقها في ذلك، عكس ما كان عليه الوضع في بداية الستينيات إذ أن الاندماج في عالم الشغل لم يكن معهودا بالنسبة للنساء، كما هو عليه الأمر حاليا، كما أن فرص التعلم لم تكن متكافئة بالنسبة للجنسين، ونفس الشيء يمكن أن نسقطه على الانخراط والمشاركة في أنشطة بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب، والجمعيات، والنقابات، الخ... حيث كان يتم تهيين المرأة للقيام بالواجبات المنزلية باعتبار البيت هو مكانها الطبيعي، وبالتالي على المرأة القبول بوضعها كأنتى في خدمة الرجل، ومنه إدراكها أن الشارع هو فضاء يدخل في ممتلكات الرجل، وهذه النظرة الاختزالية كثيرا ما حكمت الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها المرأة داخل المجتمع.

وفيما يتعلق بمتغير السن، تؤكد نتائج الدراسة أن حركة المعطلين هي من صنع فئات الشباب، أساسا، وذلك وفقا للمعطيين البيولوجي (المرتبط بالسن) والوظيفي (المتعلق بالشغل) بالدرجة الأولى، ف49% من المبحوثين ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 26-29، و20% منهم صرحوا بأن أعمارهم تتراوح ما بين 30 و33 سنة، فيما تصل نسبة من تتراوح أعمارهم بين 34-37 إلى 10%، في حين لا تتجاوز نسبة البالغين من العمر 37 سنة فما فوق 07% من أفراد العينة. ويمكن تفسير ذلك بكون مشكلة البطالة تمس فئات الشباب أولا، وقد أشار الباحث مصطفى بوعزيز إلى أن الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب منذ انتفاضة الدباغين بفاس تشترك في عدة خصائص، يميز منها الدور الرئيسي للشباب فيها ويقول في هذا الصدد: «إن الشباب هو المحرك الأساسي

للاحتجاجات: وجدناه في انتفاضة الدباغين بفاس، وفي باقي الاحتجاجات التي عرفها المغرب¹⁰، فاعتبارا لارتفاع نسبة الشباب داخل المجتمع، « من البديهي أن يكون داخل هذا الاحتجاج، ذلك أن وجوده يمكن أن يعبر عن انحصار في الأفق بالنسبة للمجتمع ككل¹¹ ».

وإذا رجعنا، مثلا، إلى أحداث 20 يونيو 1981، سنلاحظ الدور البارز للشباب في تلك الاحتجاجات وحضوره القوي في عدد من المدن المنتفضة وأولها الدار البيضاء، وقد جاءت تلك الاضطرابات لتؤكد على ضرورة وضع القضايا ذات البعد الاجتماعي في قلب الانشغالات السياسية ولتعبّر عن تناقضات البنية الاجتماعية في سياقات صراعية جديدة أطلقتها دولة الاستقلال، ونفس الشيء بالنسبة لأحداث 14 دجنبر 1990 التي ارتبطت بالأساس بمسألة التشغيل الذي جعل الدولة تركز مجهوداتها حول القضية الاجتماعية، وهو ما يلاحظ من خلال تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل في بداية 1991 وجعل التشغيل من الأولويات، والتي اتضح فيها أن سبعين في المائة من المعتقلين لم تكن أعمارهم تتجاوز ثلاثين سنة (حسب دراسة مائتي محضر قضائي همت هذا الحدث)¹². وبالتالي فالحضور الوازن للشباب في الهرم السكاني المغربي، يبرر ما تم تسجيله حول ارتفاع نسبة الشباب الممارسين للاحتجاج من مبحوثي هذه الدراسة.

ومن خصائص العينة أيضا، أن لها مستوى تعليمي متقدم، حيث خلصت الدراسة إلى أن 56% من المبحوثين يمتلكون مستوى الإجازة، تعقبها الفئة ذات المستوى الجامعي العالي (الماستر-الدكتوراه) بنسبة 36%، في حين نجد أن 8% فقط من أفراد العينة ممن صرحوا بأنهم لم يكملوا الجامعة.

ويمكن القول، في هذا الصدد، بأن خصائص المحتجين من الناحية السوسيو ثقافية يميزها ارتفاع المستوى التعليمي، كما ويستفاد من هذه النتائج أن أكبر نسبة من المبحوثين حاصلين على الإجازة وهو ما يمكن تفسيره بعدة اعتبارات أهمها أن الفئة الحاصلة على الإجازة هي الأكثر تهميشا في ميدان التوظيف، في مقابل انخفاض فئة الجامعيين من ذوي الماستر والدكتوراه باعتبارها الفئة الأوفر حظا في التوظيف، وبالتالي المشاركة في احتجاجات المعطلين بنسب ضئيلة. من هذا المنطلق يظهر أن المعدل المتوسط للبطالة يخفي تفاوتات كبرى بالنظر إلى مستويات التعليم.

وفيما يتعلق بالحالة العائلية فإن النتائج تفيد بأن 75% من أفراد العينة هم عازبون، 25% منهم متزوجون، فالنسبة الأكبر هم عزاب ونرجع ذلك إلى غياب الوظيفة التي تجعلهم يفكرون في الزواج، باعتبار أن العمل هو العامل الأساسي للإقدام على مشروع الزواج وتكوين أسرة، وهو ما يتوافق نسبيا مع النتائج العامة لعدد من الدراسات والإحصاءات التي أجريت مؤخرا حول المجتمع المغربي، والتي يتأكد من خلالها تأخر سن الزواج.

وعن الوضعية المهنية الراهنة للمبحوثين يتبين من نتائج الدراسة أن نسبة العاطلين عن العمل تصل إلى 59%، مقابل 27% يعملون بدوام جزئي في وظائف يعتبرونها مؤقتة ولا ترقى إلى مستوياتهم بالقطاع الخاص، و14% منهم صرحوا بأنهم ربات بيوت.

ويمكن القول، في هذا الصدد، بأن التواجد في وضعية بطالة يجعل الفرد يشعر بعدم الاستقرار على المستويين النفسي والاجتماعي، وبالتالي الاتجاه إلى الاحتجاج يتأسس على الاقتناع الجذري بانعدام الحل، وهو ما أشار إليه ألان تورين بكون المجتمعات الحديثة مليئة

¹⁰ مصطفى بوعزيز، لماذا يتخذ الاحتجاج صورة الشباب؟، جريدة الأحداث المغربية، العدد 27، السبت / الأحد، 12/11 شتنبر 1999، ص. 4-5.

¹¹ نفس المصدر.

¹² Mounia Bennani Chraïbi, Le Makhzen pris au piège: in Exils et royaume, Presses la fondation nationale des sciences politiques : 1994, p.130.

بالتوتر وبالضغوطات النفسية والاجتماعية الممارسة على أفرادها والتي تجعلهم يتجهون إلى الانخراط في حركات اجتماعية تحقق مطالبهم، والغاية من هذا الانخراط هي الدفاع عن حقهم في العمل ومنه تيسير عملية اندماجهم داخل المجتمع.

وارتباطا بمتغير الوضعية المهنية، فإن معطيات الدراسة تشير إلى أن 43% من المبحوثين يتواجدون في وضعية بطالة لمدة تتراوح ما بين سنتين وثلاث سنوات، و30% منهم أكدوا تواجدهم في هذه الحالة من أربعة سنوات إلى خمس سنوات، فيما حدد 22% منهم مدة بطالتهم بخمس سنوات فما فوق، بينما نسبة 5% فقط من العينة أكدوا أن مدة بطالتهم تتوزع بين سنة وسنتين.

إن الضعف الذي يلوح على المستوى السوسيو مهني، يتضح أيضا من خلال متغير السكن، فقد أكد من 74% من المبحوثين أنهم يقطنون بحي شعبي، و10% منهم صرحوا بإقامتهم في حي صفيحي، فيما صرح 15% آخرون باستفادتهم من السكن الوظيفي بأحياء متوسطة، ولم يؤكد إلا مبحوث واحد إقامته بحي راقى.

وبالارتباط بمتغير السكن، تشير معطيات الدراسة إلى أن 50,5% من مجموع العينة لا تمتلك أسرهم السكن الذي تقيم به، و19% ممن أكدوا على أن أسرهم تمتلك السكن الذي تقيم به ونشير هنا إلى أن هذه الملكية تخص بيوتا صفيحية وبيوتا بالأحياء الشعبية، فيما صرح 9% بأن طبيعة سكنهم عبارة عن رهن، كما أوضح 8% بأنهم يستفيدون من السكن مجانا، و6% يستفيدون من السكن الوظيفي، و4% منهم تخضع مساكنهم لقانون الملكية المشتركة.

وفي هذا السياق أكدت العديد من الدراسات التي تناولت الاحتجاجات الكبرى التي عرفها المغرب، على وجود علاقة سببية بين هشاشة الوضع السكني والاحتجاج فمثلا، انتهت اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن أحداث 14 دجنبر 1990 إلى التأكيد على أن القاسم المشترك بين المتظاهرين في فاس وطنجة، يكمن في كونهم نازحين من مناطق السكن العشوائي، وأوساط تعاني الفقر والبطالة، تستقبل المهاجرين القرويين باستمرار وتعرف كثافة سكانية مهمة.¹³

فكما تبين في الاطلاع على أحد الملفات القضائية التي تم مجموعة من المعتقلين في أحداث 20 يونيو 1981 والذين بلغ عددهم 82 معتقل «أن سبعة وثلاثين منهم (أي بما معدله 45,12%) من مجموع المعتقلين، كانوا يقيمون بحي يعقوب المنصور بالرباط، وأن تسعة معتقلين كانوا يقيمون في دواوير هامشية خارج مدينة الرباط، وبالمقابل لم يكن يتوفر خمس معتقلين على أي سكن قار »¹⁴.

الحركة موضوع الدراسة :

لم يكن اختيارنا لحركة المعطلين الحاملين للشواهد العليا محض صدفة، على اعتبار أن هذه الحركة لا تنفصل عن المسار الاحتجاجي الذي عرفه المجتمع المغربي خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، وعليه ظهرت حركة المعطلين الحاملين للشواهد العليا، في منتصف تسعينيات القرن الماضي، والتي يلاحظ أنها عمدت منذ البداية إلى احتلال الفضاء العام، متخذة لنفسها مجالا للاحتجاج، وهو شارع محمد الخامس أمام مقر البرلمان في العاصمة الرباط، وهو المجال ذاته الذي لا يزال لحدود اليوم مقرا رئيسيا لاحتجاجاتها التي لم تنقطع منذ ذلك التاريخ.¹⁵ وفي سنة 2008-2009 وصلت إلى حركة كبرى تسمى بالمجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة تضم أربع مجموعات فرعية وهي: النصر - الحوار - المبادرة - الاستحقاق، وتتألف من أفواج من خريجي الجامعات من مختلف الجهات حاملي

¹³ Abdellatif Menouni, Le syndicalisme ouvrier au Maroc, Ibid. p 50.

¹⁴ Charles, André Julien, Le Maroc face impérialismes, Ibid. p 257-258.

¹⁵ لحظة تأسيس حركة المعطلين كانت سنة 1996، وكانت تختبر أشكالا احتجاجية تصعيدية، فقد قامت بتنصيب وبشكل غير مسبق في نهاية التسعينيات خياما بلاستيكية أمام البرلمان .

الشواهد الجامعية العليا، تتوزع تخصصاتهم الرئيسية بين الآداب والعلوم فضلا عن تخصصات أخرى لا تمثل إلا نسبة قليلة كالحقوق والشريعة الإسلامية، وفي الشق المتعلق بالعمل الجماعي تشتغل هذه المجموعات بالتوافق مع مجموعة من التنظيمات نذكر منها: الاتحاد المغربي للشغل - الكونفدرالية الديمقراطية للشغل - الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ... الخ.

وبخصوص الانتماءات السياسية لأطر هذه المجموعات، فتتنوع بين التيار الإسلامي واليسار ثم الحركة الأمازيغية، ولوحظ انتماء عدد كبير من المعطلين إلى حزب الاستقلال منذ سنة 2008، ويفسر ذلك بقيادة هذا الحزب للحكومة المغربية (حكومة السيد عباس الفاسي الأمين العام السابق لحزب الاستقلال)، بيد أن هذا القول لا يعني أن لاحتجاج الأطر المعطلة غطاء سياسي أو نقابي. إذ إن الانتماء السياسي للإطار العاطل ليس سوى مورد يشكل قيمة مضافة لتحقيق غاية الاحتجاج. بدليل أن المعطل يستثمر في علاقته بالحزب الذي ينتمي إليه من خلال العلاقة التي تجمعهم ببعض الأشخاص الفاعلين في الحزب وهو ما ييسر له إمكانية التوظيف (عاطلي حزب الاستقلال نموذجا).

ولعل أهم ما يميز هذه المجموعات هو توحدها من حيث أشكال العمل الجماعي (المسيرات - الوقفات - اقتحام مقرات الأحزاب والوزارات...) رغم تفرقها في الجانب التنظيمي (التمويل - الضبط).

أما على المستوى الداخلي، تنظم هذه المجموعات وفقا "لقانون" يحدد معايير الانخراط والعضوية، وعدد الغيابات والحضور، ويعمل على تنظيم الأيام النضالية، وهي قوانين يتم التصويت عليها داخل الجمع العام، ويختلف تطبيقها حسب الحالات حيث تستفيد مثلا المعطلات الحوامل من إمكانيات الغياب، وكذا المعطلون المصابون في تدخلات الأجهزة الأمنية.

ترجع الأطراف المركزية لهذه الحركة وجود أربع مجموعات بدل مجموعة واحد إلى ثلاث تصورات:

التصور الأول: المجموعة التي تتأسس أولا تغلق لوائجها، وهو ما يفتح المجال أمام نشوء مجموعة جديدة.

التصور الثاني: غالبا ما تكون المناصب الوظيفية محدودة، الشيء الذي يفرض إغلاق اللوائح في مرحلة معينة.

التصور الثالث: شكل تدبير السلطات لمطالب المعطلين تفرض عليهم الانقسام إلى مجموعات.

التصور الرابع: يسهل هذا الانقسام العمل الجماعي للمجموعات، لأنه يكون مراقبا من طرف الأعضاء أنفسهم، فضلا على أنه ييسر عملية التفاوض مع الجهات المعنية، فقد تمكنت المجموعات بهذا الشكل عبر مسارها النضالي أن تقود مفاوضات مع مختلف الأطراف الحكومية وتوقيع العديد من الاتفاقيات¹⁶

وفي تحليل السلوك الاحتجاجي لحركة حاملي الشواهد العليا، يلاحظ أنها عمدت منذ البداية إلى احتلال الفضاء العام، منذ التأسيس في منتصف التسعينيات إلى اليوم. على خلاف الحركات الاحتجاجية السابقة لفترة التسعينيات، والتي عبرت عن مطالبها بصيغ بعيدة عن الشارع، باستثناء فاتح ماي (عيد العمال) الذي كان فيه الاحتجاج مرادفا للفضاء العام، إلى جانب لحظات التضامن مع القضايا العربية (القضية الفلسطينية ماي 1990، مسيرة التضامن مع العراق فبراير 1991) وكذا الاحتفال العرضي بالإنجازات الرياضية (مونديال المكسيك 1986).¹⁷ فقد جرب مغرب القرن العشرين صيغه الاحتجاجية الخاصة وفقا لشروط عصره، وبالشكل الذي استوجبه تلك الفترة، عبر الاحتجاج العلني في مقرات الأحزاب السياسية أو عبر جرائدها، وفي المناسبات الانتخابية، والذي

¹⁶ يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى: نادية البعون، دراسة ميدانية حول العمل الجماعي للعاطلين حاملي الشهادات الجامعية العليا بالمغرب (المجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا العاطلة نموذجا)، بحث لنيل دبلوم الماستر، مسلك القانون العام، تخصص القانون الدستوري والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ص. 44.

¹⁷ عبد الرحيم المنار سليمي، مرجع سابق، ص. 43 - 44.

طبعته المصادرات والاعتقالات والمحاكمات المتتالية التي لم تتوقف طيلة الفترة الفاصلة بين 1961 و1973 (احتجاجات التنظيمات النقابية، الإضرابات، انتفاضات السكان...)، إلى جانب تعطل الحياة السياسية بإعلان "حالة الاستثناء"، وتنامي سياسات الخصخصة وتفكيك القطاع العام، وضرب التنمية الاجتماعية. وبالجملية انفجرت أحداث انعكست سلبا على الحقل الاجتماعي والسياسي والنقابي (الاحتجاجات التلاميذية سنة 1965، اغتيال المهدي بن بركة في نفس السنة يوم 29 أكتوبر، الحراك السري في السبعينيات المتمثل في أحداث 3 مارس 1973، علاوة عن الانقلابين العسكريين في 10 يوليو 1971 و16 غشت 1972، حظر النشاط القانوني لـ "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" في 24 يناير 1973، إضرابات أبريل 1979، انتفاضة المدن في الثمانينيات، وإضراب 14 ديسمبر 1990، تناسل الأحزاب الإدارية والمحكمات، ناهيك عن الهجوم الأمني الشامل على تنظيمات اليسار الماركسي - اللينيني...) ¹⁸، لتشهد الحياة السياسية لحظات صعبة زارها حدة تصويت المعارضة الوطنية ضد التعديلات الدستورية، واعتذار عبد الله إبراهيم، وعبد الرحيم بوعبيد عن المشاركة في الحكومة التي عرضها عليهما الحسن الثاني. وفي المقابل مورس الاحتجاج السري المبطن داخل مراحل الكليات والمدارس، وعلى جدران المؤسسات العمومية، وبين الأبيات الشعرية، والروايات (الخبز الحافي لمحمد شكري ¹⁹، سبعة أبواب لصاحبها عبد الكريم غلاب ²⁰، وعبر فضاء الأغنية، كأغاني مجموعة ناس الغيوان ²¹ (أهل الحال، السيف البتار، مهمومة، غير خذوني...) التي كانت مرآة تعكس أحوال المجتمع الذي كان يعاني تحت برائين الشتات والتصدع.

وغالبا ما يرجع السبب إلى جو الحذر المتبادل، والصدام العنيف الذي عانى منه المغرب خلال تلك الفترة. ما يعني أن للممارسة الاحتجاجية علاقة تفاعلية مع طبيعة النظام السياسي القائم والوضعية السياسية العامة. إن ما يؤكد هذه العلاقة هو التغير الملحوظ الذي عرفته ظاهرة الاحتجاج الذي شهدته فترة التسعينيات من القرن الماضي. نقطة البداية فيها كانت التعديلات التي أجريت على الدستور في العام 1996 بإدخال إصلاحات في كثير من النصوص ²² بعد المذكرة المشتركة لأحزاب الكتلة في نفس السنة وقبلها مذكرة حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي في أكتوبر 1991، في حين كان الأوج بتعيين زعيم الاتحاد الاشتراكي وزيرا في مارس 1998 وهو ما اعتبر بمثابة مؤشر قوي على ميلاد ارهاصات عهد جديد. وسيترتب على ذلك انطلاق مسلسل الإصلاح السياسي والدستوري في البلاد الذي دفع المؤسسة الملكية إلى قبول الانفتاح على آليات جديدة في التدبير السياسي، وبالتالي تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان: بإحداث وزارة حقوق الإنسان، تشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع تأمين عضوية منظمات حقوق الإنسان الأهلية فيه، احترام حرية التعبير والصحافة، إلغاء الظواهر المقيدة للحقوق والحريات، العفو عن سجناء الرأي، تطوير الحقوق المدنية ²³. وهو ما أشر على ميلاد "إستراتيجية استعمال الشارع العام" كحق ينظمه ظهير الحريات العامة 1958 ²⁴.

¹⁸ عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007، ص. 117.

¹⁹ محمد شكري: رواي مغربي، من بين أشهر رواياته الخبز الحافي، عرف بأدبه حول الطبقات المسحوقة.

²⁰ عبد الكريم غلاب: رواي مغربي من مواليد مدينة فاس المغربية، له عدة أعمال روائية، وفي القصة القصيرة، والدراسات السياسية والأدبية.

²¹ مجموعة ناس الغيوان: هي مجموعة موسيقية مغربية، أسست في ستينيات القرن الماضي وقد عرفت انتشارا واسعا.

²² استوعبت ديباجة دستور 1996 مبدأ تمسك المملكة بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، وهو ما يفيد قبول المرجعية الدولية لحقوق الإنسان التي تنص على ضرورة فصل السلط وتقوية مؤسسة القضاء.

²³ عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص. 162.

²⁴ نفس المرجع، ص. 41-42.

منذ ربيع 1990 (المنافسة البرلمانية للمتمس الرقابة) إلى التكليف الرسمي للكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي عبد الرحمان اليوسفي بتشكيل حكومة التناوب في فبراير 1998²⁵، حصلت تحولات بالغة الأهمية في بنية النظام السياسي المغربي، أهمه خروج المعتقلين اليساريين السابقين إلى العلن للاحتجاج حول مخلفات الماضي السياسي في شكل تواصل جديد، أصبح بعض المنفيين وزراء في الحكومة بعدما تم الاعتراف رسميا بالدستور رغم محدودية صلاحيات هذه الأخيرة لوجود وزارات سيادة خارجة عن سلطة الائتلاف الحكومي، الكتابة عن تاريخ الاعتقال (الزنزانة رقم 10 لصاحبها أحمد المرزوقي²⁶، من الصخيرات إلى تازمامارت: تذكرة ذهاب وإياب إلى الجحيم لمحمد الرايس...)²⁷، فضلا عن تنظيم وقفات أمام المعتقلات السرية السابقة تازمامارت، قلعة مكونة، درب مولاي شريف...

يهمنا في هذا السياق أن نشدد على أن هذا التغيير، قد جاء كاستجابة لمثير معطيات عديدة نجملها في: الضغط الدولي (توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، دور المعارضة في جعل الديمقراطية في قلب التطور السياسي بالمغرب، وعي النظام بضرورة التغيير الاجتماعي والسياسي والحد من احتكار السلطة والقمع إلى جانب تكييف سياساته مع المتغيرات العالمية، تعاظم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد الكوني. وفي الواقع، الملك الراحل نفسه وعى بأهمية ترميم الواجهة الحقوقية للمغرب وهو ما نسجله في مخاطبته لأعضاء "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان" يوم 8 ماي من سنة 1990. بمناسبة إنشائه قائلا: «مهمتكم هي أن تغسلوا للمغرب وجهه، لأنه لكل سبب تأتي منظمة العفو الدولية وتمارس علينا الرقابة وكأننا لازلنا تحت الحماية... أناشدكم على أن تعينوني على إرجاع الحق لمن اغتصب منه، وأن تعينوني على أن نرفع جميعا هذا البلد إلى مستوى الدول المتحضرة، دولة القانون»²⁸.

في ظل هذه المتغيرات تحولت الحركات الاحتجاجية إلى الفضاء العام، كمجال تمتلك فيه سائر قوى المجتمع حيزا معترفا به، مكفولا بقوة القانون، أو بقوة التوافق بين النظام السياسي والتنظيمات الحقوقية، وبالتالي حيازة الحق المشروع فيه. كل هذا أذن بميلاد حركية احتجاجية جديدة أصبحت تخترق الفضاء العمومي وتتخذ لنفسها فيه موقعا، وتشكلت الملامح الأولى لهذه الحركية فعليا منذ بروز فاعلين احتجاجيين جدد مثلا (الأمازيغية المرتبطة بمطلب الهوية التي توجت نضالاتها بالاعتراف من خلال "خطاب أجدير"²⁹، الإسلاميين الذين خرجوا من المساجد إلى الاحتجاج الواضح، الحقوقيون والنساء الذين ركزوا على تعديل مدونة الأحوال الشخصية، و تمتيع المرأة بحقوق أوفر التي أصبحت ملحة بالنظر إلى ضعف المؤشرات المرتبطة بفئة النساء فيما يتعلق بالتمدرس ومحو الأمية

²⁵ حكومة التناوب (1998 – 2002)، على إثر الانتخابات البرلمانية لسنة 1998 فاز أكبر أحزاب المعارضة في تلك الفترة وهو حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالموقع الأول، ولكن بحصيلة غير كافية لتشكيل الأغلبية وعليه كلف الحسن الثاني زعيم الحزب عبد الرحمان اليوسفي بتشكيل حكومة التناوب علما بأن الحزب لم يسيطر تحت نفوذه وزارات السيادة.

²⁶ ضابط مغربي سابق، من مواليد قرية بوعجول شمال مدينة فاس بالمغرب سنة 1947، في العاشر من يوليو 1971 وجد نفسه مع كافة منتسبي مدرسة أهرمو متورطا في محاولة انقلابية كان يقودها قائد المدرسة آنذاك الكولونيل محمد اعبابو ضد ملك المغرب الحسن الثاني، وقد عرفت هذه المحاولة تاريخيا باسم محاولة انقلاب الصخيرات وبعد فشل المحاولة ومقتل كثير من المشاركين فيها حوكم المرزوقي عسكريا مع الناجين من زملائه وحكم عليه بالسجن، قضى عشرين عاما، حيث رُحل بعد عامين مع كثير من زملائه من السجن العسكري إلى معتقل تازمامارت السري ليقضي فيه 18 عاما. أفرج عنه في 15 أكتوبر 1991.

²⁷ هو الآخر كان ضابطا سابقا، شارك في انقلاب الصخيرات بزعامة محمد اعبابو، ولقي نفس مصير أحمد المرزوقي.

²⁸ مديحة صبيوي، كارثة الزيوت المسمومة بالمغرب ما بين (1959 – 1960)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: الزمن الزاهن، رقم 2، الطبعة الأولى، 2014، ص. 130.

²⁹ كانت القضية الأمازيغية من بين أهم القضايا التي برزت في الواجهة، والتي خاضت كثيرا من النضالات توجت في الأخير بما عرف " بخطاب أجدير" الذي ألقاه ملك البلاد محمد السادس بتاريخ 17 أكتوبر 2001 المؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والذي حدد دور المؤسسة الجديدة في " الحفاظ على الأمازيغية والنهوض بها وتعزيز مكانتها في المجالات التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية"، كما وقد تم إدراج الأمازيغية ضمن البرنامج الدراسي الذي يتلقى وقته تلاميذ المدارس العمومية تكوينهم. وفي يوم 6 يناير 2010 أعلن خالد الناصري بصفته وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، عن انطلاق البث الرسمي لقناة تلفزيونية بالامازيغية، تابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية.

ومستوى الخدمات الصحية والجانب القانوني، والتي توجت هي الأخرى بإعداد " الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية"³⁰، عبر التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الخ). على هذا النحو برزت حركة المعطلين من حملة الشهادات العليا بعيدا عن المجالات المغلقة، وفي قلب المجالات غير المحدودة والمكشوفة أمام الجميع.

مطالب الحركة

يتمثل المطلب الرئيسي للمجموعات الأربع في الإدماج المباشر بالوظيفة العمومية المستمد من المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم من النص الدستوري، إلى جانب القرارات الوزاريين رقم 695/99/888/99 الصادرين عن وزير الوظيفة العمومية، ويمكن بداية أن نسجل ملاحظة أولى تتعلق بضعف المرجعية القانونية التي تستند إليها هذه المجموعات، إذ يتعلق الأمر بقرارين سابقين أصدرتا من طرف المؤسسات المعنية آنذاك في مجارتهما للجيل الأول من المعطلين. مختبرة بذلك أشكال احتجاجية عديدة كالتهديد بالانتحار وإحراق الذات، تكبيل الأيدي والأعناق بالسجالات التابعة لمقر البرلمان والتي تدخل في حيلة الأعمال الرمزية الكفيلة بإحراج القائمين على تدبير الشأن العام، وتحميلهم تبعات تنفيذ التهديد، فالجهات المعنية هنا تتحمل المسؤولية المعنوية عند انتحار المضرب أو وفاته³¹، وهو ما يدفعها إلى القبول على مضض بأسلوب التحاور، وهو سلوك جديد بالنسبة للدولة وعن طريقه يمكن قراءة تاريخ التحولات التي عرفتها ممارسات السلطة والسلوك الاحتجاجي على السواء بحسبانها ملمحين من ملامح مجتمع في قلب التحولات³² ينحو فيه كل طرف إلى تأكيد فاعليته.

شعارات الحركة

تعكس الشعارات المرفوعة في حركة معطلي المجموعات الوطنية الأربع تعدد تيمات الاحتجاج السياسي والاجتماعي بالمغرب، مع التأكيد على وجود بعض الشعارات الموروثة عن النضالات السابقة وأخرى جديدة تمثل خصوصية هذه الحركة. كما وقد عمدت هذه المجموعات إلى خلق تنسيقيات محلية وتكوين لجان مكلفة باقتباس الشعارات السابقة أو إبداع أخرى جديدة وتوحيدها وتنظيمها وخاصة عند التزول إلى الشارع. والهدف من ذلك حرص المجموعات على انسجام شعاراتها وضبط التجاوزات. وتحتوي ديباجة الشعارات الحمولة العامة للشعارات المرفوعة في الفترة الممتدة بين التأسيس إلى اليوم. ولا يعني ذلك مسح شامل للشعارات، وإنما الاختصار على البارز منها فقط. ويمكن تصنيف هذه الشعارات ضمن خمس خانات: منها ما يحمل الطابع الاجتماعي وأخرى ذات صبغة سياسية وثقافية ودينية وإيديولوجية. وعادة ما تنطلق مسيرات الحركة برفع شعارات تذكر بأهم المطالب وهي كالآتي:

صوت الإطار ينادي بحقوقه في التوظيف.. درب النضال في بلادي ما في غير بدلي

³⁰ طرحت قضية تحسين وضعية المرأة التي أصبحت في الواجهة، خصوصا في الأشهر الأولى من عام 1999، حيث عملت كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة برئاسة محمد سعيد السعدي عضو حزب التقدم والاشتراكية بإعداد الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، والذي اعتبرته قادرا على تحسين أوضاع النساء المغربيات على أكثر من صعيد ومستوى، لاسيما وأنه تضمن مقترحات لتعديل مدونة الأسرة. وفي فترة إعداد هذه الخطة احتدم النقاش والمناوشات بين طرفين، من جهة تمثيلية نشطاء الحركة النسائية المغربية، ومن جهة تمثيلية الأحزاب السياسية وبعض المؤسسات ذات المرجعية الإسلامية. وفي يوم 12 مارس 2000 نزلت احتجاجا في ذات الوقت مسيرتان بشوارع الرباط والدار البيضاء ساندت إحداهما المشروع بينهما عارضه الطرف الآخر. وفي يوم 10 أكتوبر 2003 ختم النقاش حول تلك الخطة حين قدم الملك محمد السادس خلال الجلسة البرلمان الافتتاحية الخطوط العريضة لمشروع إصلاح مدونة الأسرة. ليتم تبني النص بالإجماع في يناير 2004، ليدخل حيز التطبيق في فبراير الموالي، والذي تم الترويج له عبر وسائل الإعلام الرسمية. بالإضافة إلى ما سبق، حاول المغرب إتباع خطى الدولة الديمقراطية الرائدة في احترام حقوق الإنسان، عبر التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، حيث وقع بتاريخ 8 شتنبر 2000 على اتفاقيتين تتعلقان بحقوق الطفل. وفي 6 فبراير 2007 على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، ثم اتفاقية مكافحة الفساد ومناهضة التعذيب.

³¹ في مارس 2006 قام أفراد من المجموعة الوطنية للمجازين، خريجي البرنامج الوطني للتكوين المهني، بتجرع مادة سامة وصب البنزين على أجسادهم تهديدا بالإحراق، وقبلها في 15 دجنبر 2005 قام أربعة شبان من حاملي الرسائل الملكية على إضرام النار في أجسادهم احتجاجا على عدم توظيفهم رغم رسائلهم الحاملة لتوقيع محمد السادس تحصلوا عليها يوم كان لا يزال وليا للعهد.

³² Pierre Bourdieu; Introduction a la socioanalyse; in. Actes de recherche en sciences sociale; n90. Décembre. 1991. p 5..

أو فرحتنا غدا تكمل لما يجينا التعيين، وقتاش؟ وقتاش؟ وقتاش؟³³

ومن الشعارات التي تتردد أصدائها باستمرار نجد شعارا لا يخرج عن دوائر الإسلام الشعبي ويقول:

الله يليلك بحب الشغل، حتى تلبس الدربالة، دربالة المعطل ما يلبسها من وإلى

أنا هنا باش نقول اللهم إن هذا منكر

أضف إلى ذلك بعض الشعارات الموجهة لنبذ المؤسسات القائمة مثل (واك واك على شوهة الفيلا والبراقة.. والبرلمان والهزيمة) (الحكومة سيرى بحالك... المعطل ماشي ديالك) و(الحوار الاجتماعي واش هو هو هذا.. العطالة العطالة بالشهادة)، (سير وأجي من وزارة لوزارة.. واش هادشي يا حكومة الشفارة) (وسير وأجي من عمالة لعمالة.. واش هادشي يا أقاليم الشفارة) (وسير وأجي من جماعة للجماعة.. واش هادشي يا مجالس الشفارة) (مناضلين يطالبون بالوظيفة العمومية.. ورفضنا الجماعي.. للحلول الترقيعية) (ولبارح كنتو تقولوا المناصب بالملايين.. وليوم ليوم صرتو تقولوا الحمل ثقیل والله كريم)، إلى جانب الاستجداء بالدين (دعيناكم الله)، هناك شعارات أخرى تمر خطابا واضحا للسلطات الأمنية والإدارية منها مثلا (المسيرة حق مشروع.. والمخزن ما لو مخلوع) و(البوليس سير بحالك) من أجل حثهم على عدم التدخل، شعارات تعبر عن نكوص حقوق الإنسان (الميثاق الوطني لعقوق الإنسان.. ولا ثقة في النظام والحكومة البرلمان)، ومن هذه الشعارات من كان موجها بالأساس لتعبئة أعضاء المجموعات وأنصارها الفعليين أو المحتملين بغرض تشجيعهم على الصمود ومواصلة النضال مثل (لا سلام لا استسلام.. المعركة إلى الأمام) و(صامد صامد يا حيي لو دمي سال.. دمي من أجل حقوقي جعلتو شلال) (لازم لازم لازم الكفاح.. تلميذ، معطل، عامل، وفلاح) (واحا تعيا متطفي غتشتعال غتشتعال.. هي نار المعطل نار قوية غتشتعال.. المعطل يد في يد حتى تحقيق المطلب).

وباختصار، يمكن القول أن جميع الشعارات التي يرفعها المعطلون تعكس إلى حد ما رفضهم لسياسة الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وأهم ما يميز هذه الشعارات هو كونها مباشرة ولا تحيل على وجود أي خلفية إيديولوجية واضحة، فلا وجود لشعارات عن الثورة وقلب النظام كتلك التي ترفع في بعض الأحيان بالجامعة المغربية. وكما يتضح فإن هذه الشعارات هي أقل راديكالية فيما يخص الموقف من النظام السياسي الحاكم (على الأقل على مستوى الخطاب).

خصائص المبحوثين :

بيانات عامة

بالإضافة إلى الخصائص المشار إليها سابقا، والمتعلقة بأعمار، جنس، وضعية المبحوثين المهنية والاجتماعية وأحياء سكنهم، يلاحظ أن 76% من المبحوثين ليسوا مسجلين ولم يسبق لهم التسجيل بأي وكالة من الوكالات الخاصة بالتشغيل، مقابل 24% منهم مسجلين بالوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، الشيء الذي يعني أن غالبية عناصر العينة يعتقدون بعدم جدوائية مثل هذه الوكالات على اعتبار أن هدفهم ليس الاشتغال بمنطق الأجير وفق عقدة محدودة المدة دون ترسيم وبشروط مجحفة، وأن مطلبهم واضح وهو الحق في التوظيف العمومي القار والدائم واللائق، وقد اتضح في هذا الصدد، أن 100% من المبحوثين يريدون الاشتغال بالقطاع العام أو شبه

³³ وهو مستمد من الأغنية المغربية: صوت لحسن ينادي بلسانك يا صحرا
فرحي يا أرض بلادي أرضك صبحت حرة
وفرحتنا غدا تكمل بالمسيرة الخضراء
الله، الله، الله

العام. وهو ما يفسر عدم تسجيلهم بالوكالات الخاصة بالتشغيل وما ينضوي تحت لواءها من قطاعات، لما تعتمد من شروط مجحفة لا تشجع على العمل ولا تضمن تغطية صحية أو تقاعدا بعد سنين من الخدمة.

وفيما يتعلق بالشرط الأساسي للتوظيف نجد 62% من مبحوثي الدراسة أكدوا على الزبونية والحسوبة كعامل ضروري للظفر بمنصب شغل، مقابل 38% ممن أجابوا على هذا السؤال بأن هناك شروطا تعجيزية تفرض في المباريات مثلا، كشرط الخبرة وإتقان اللغات الأجنبية، في حين يغيب شرط الكفاءة والشهادة.

ويقول أحد المبحوثين في إجابة على هذا السؤال ممن تم مساءلتهم عبر المقابلة: « لكي توظف في المغرب يلزمك شيء واحد " باك صاحبي"، ما تبقى مجرد إشاعات.»

ومجموعة الحوار أردفت معطلة أخرى: « رأيت حالات لا يتعدى مستواها البكالوريا، وبالزبونية وظفوا في وزارات براتب سلم 11»، كل هذا يخلق لدى الفئة المعطلة حالة من الغضب الذي يدفعهم إلى التكتل في حركات احتجاجية منددة بالوضع القائم، وقد أشار ألان تورين في هذا السياق إلى أن الأساس الذي تتشكل منه الحركات الاجتماعية يتمثل في الضغوط المفروضة على الأفراد التي تدفعهم إلى خلق حركات للمطالبة بالعدل والتكافؤ في التعامل مع مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية بغية إلغاء أو على الأقل التخفيف من حدة الحيف والظلم الذي يمارس على بعضها أو على الضعفاء منها. ومن هنا تأتي أهمية تنظيم المعطلين لأنفسهم في إطار حركات احتجاجية تدافع عن مطالبهم وتساهم في الضغط على الجهات الوصية للنظر في ملف التشغيل، كما وتسعى في ذات الآن إلى توعية الشباب المعطل بضرورة الدفاع عن حقه في الشغل، وهو نفس ما توصلت إليه كل من فتيحة كركوش وعائشة بن صافية في دراستهما حيث خلصتا إلى أن المبحوثين مقتنعين تماما بأن إيجاد وظيفة لا يتم عبر الشهادة التي قضوا سنوات من أجل نيلها، وإنما الأمر يقتضي شبكات علائقية متينة³⁴.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن 100% من المبحوثين يرون أن البرامج المقدمة لهم من طرف الجهات الوصية ليس لها أي علاقة بطموحات وتطلعات الشباب المعطل، وهي بحسبانهم برامج تدخل في خانة الحلول الترقيعية، معتبرين أن مشكلة البطالة في حاجة إلى حلول جذرية لأن الإمكانات المالية موجودة، ولكن غالبا ما يتم صرفها في مشاريع لا تعود بالفائدة على الجانب التنموي بالبلد عوض أن تخصص لتوفير مناصب الشغل، هذا الوضع يدفعهم للاحتجاج لتغيير القائم من الأوضاع والالتفات إلى قضية التشغيل باعتبارها قضية أولوية. وقد أشار السوسيولوجي الفرنسي ألان تورين إلى هذه المسألة حينما اعتبر على أن في أكثر المجتمعات المتقدمة اقتصاديا توجد توترات كبيرة وعميقة بين النظام والحركة وبين التوجهات والموارد، وهذه الاختلالات بين دوائر الإنتاج ودوائر الاستهلاك وبين البنى التسلسلية وقوى الإبداع ينتج عنها في آخر المطاف حركات اجتماعية جديدة. ويتجسد التناقض الذي تحدث عنه تورين في دراستنا هذه في الخلل بين الموارد الضخمة التي يتم رصدها لملف التشغيل وتوجهات الحكومة في البرامج التي لا تتوافق مع طموحات الشباب المعطل، والنتيجة تعمق أزمة ملف التشغيل أكثر فأكثر.

من جانب آخر، اعتبر المبحوثون الانخراط في التنظيمات الاحتجاجية وأخذ زمام المبادرة فيها ذو أهمية بالغة في تشكيل وعيهم بضرورة المطالبة بحقوقهم في العمل، حيث أكد ما نسبته 56% أن انخراطهم في التنسيقيات المدافعة عن حقوق المعطلين قد ساهم بشكل كبير في تغذية فكرة الاحتجاج لديهم للمطالبة بحقوقهم في الشغل، في مقابل 44% منهم اعتبروا على أن هذه التنسيقيات قد فتحت أعينهم على ما يحدث في ملف التشغيل بالمغرب، فأصبحوا على إدراك تام لما يحصل في قضية التشغيل والبرامج المقترحة في هذا

³⁴ أنظر المدخل النظري للدراسة، ص. 19

الجانِب. الشيء الذي يظهر أهمية تشكيلهم لحركات احتجاجية منظمة ذات أهداف واضحة، تسعى لحشد المعطلين وتعبئتهم للدفاع عن حقهم في التشغيل وفقا لما ينص عليه الدستور.

لكن الممارسة الاحتجاجية لا تكون دائما وفق هذا التقعيد، حيث تفيد المعطيات التي أفرزتها نتائج الاستمارات أن 72% من المبحوثين يرون أن نسبة الاستجابة لدعواتهم الاحتجاجية لا تزال ضعيفة إلى حد ما، في مقابل 20% ممن صرحوا بأنها استجابة متوسطة، في حين لم تتجاوز الفئة التي اعتبرت حضور المعطلين لمختلف الأنشطة الاحتجاجية قويا 8% من مجموع العينة. الشيء الذي يحيل على أن الممارسة الاحتجاجية لا تصادف نصيبا من القبول الاجتماعي حتى من طرف المدعويين أصلا لممارستها.

فصحيح أنها تكون، عموما، نتاجا لمجموعة من الضغوط النفسية والاجتماعية المفروضة على الفاعلين الاجتماعيين على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي " ألان تورين "، ولكن هؤلاء الفاعلين المعنيون هم أنفسهم من يرفضون ممارسة الاحتجاج، ويعود ربما، ذلك إلى ترسبات الماضي والتي رسخها التدخل العنيف الذي رافق عددا من الأحداث الاحتجاجية في السنوات الماضية، وهي ترسبات تجذير تمثل مرعب عن مصير ممارسي الاحتجاج وصلت حد الرمي بالرصاص الحي، كما أن ذات الترسيبات تحتزن عددا من الاعتقالات والمحاكمات ولهذا فمن غير المستغرب أن تكون علاقة المغاربة بالاحتجاج مشوبة بالحيطه والحذر، الشيء الذي لازال يثير إشكالية المصالحة في الجانب المتعلق ببناء ذاكرة جماعية جديدة تقطع مع الماضي السياسي والاجتماعي حيث تنغرس صورة الدولة العنيفة، التي لا تتوانى في ممارسة العنف ضد المحتجين والتي جعلت الاحتجاج كفاعلية اجتماعية طبيعية وكحق عام مستحيلا أو خيارا انتحاريا غير مأمون العواقب، إذ لا يزال المخزن الثقافي والسياسي والاجتماعي كتمثل استطاع أن يخلق نوعا من الرقابة الذاتية المبطنة لدى المغاربة في سلوكهم الاجتماعي والسياسي، أثناء التعامل مع الأحداث والظواهر المختلفة حاضرا، بمعنى لا بد من تكريس المصالحة سيكولوجيا بين الأفراد والاحتجاج وهو نفس الافتراض الذي ذهب إليه القانوني عبد الرحيم منار سليمي في تعرضه للسلوك الاحتجاجي والموت التواصل في الفضاء السياسي المغربي. ومن جهة أخرى يمكن تسجيل أن هناك اقتناع من لدن هؤلاء باستحالة التغيير عن طريق الاحتجاج وبعدم جدوائيته مادام النسق ينضبط لثقافة التغيير ولكن داخل منطق الاستمرارية وإعادة الإنتاج، حيث يبدو الاحتجاج وكأنه يندلع في محيط راكد، تتغير فيه المظاهر السطحية فقط دون أن ينسحب ذلك على العمق الذي يقي على أهم خصائص الاستمرارية وإعادة تكريس القائم من أوضاع، دون أن يعرف تغيرات عميقة أو تحولات بنيوية جذرية. إنه الاحتجاج الذي يريد تغيير الأوضاع التي لا تنتهي إلا لتبدأ، وتستمر من جديد. وعليه يغدو الاحتجاج مجرد ممارسة مبتذلة ونهج لا يغير كثيرا من شدة وطأة الحياة القاسية، وأن الاحتجاج في مطلق الأحوال ليس سوى أداة يمكن التوصل بها لتفريغ سيكولوجي لطاقة انفعالية لا تأتي بمنصب شغل ولا بأي مطلب غيره، وهو ما يفسر عدم القبول الاجتماعي بالفعل الاحتجاجي حتى من قبل المدعويين لممارسته. ولعله نفس السبب الذي يجعل المارين بمحاذاة احتجاجات المعطلين لا يهتمون لأمرهم أو يعلنون التضامن معهم، وهو ما أثبتته الملاحظة الميدانية، حيث يعتمد المواطنون إلى الاكتفاء بالتأمل قبل الانصراف.

وعن سؤال حول الأوضاع الموجبة للاحتجاج، ذكر جل المبحوثين بنسبة 100% أنها مازالت مستمرة، وأنها تعود في جزء منها إلى غياب أو ضعف الجانب التنظيمي لاحتجاجاتهم فضلا عن هشاشة ثقافتهم الاحتجاجية، في هذا الصدد، أشار 62% من المبحوثين إلى ضعف البعد التنظيمي، مقابل 38% منهم أكدوا على هشاشة ثقافة الاحتجاج عند المنظمين.

من هذا المنطلق، يتضح إذن، أن هناك اعتقاد سائد بأن الفعل الاحتجاجي الذي يمارسه المعطلون من حملة الشواهد العليا غير منظم أو أقله لا يتوفر على الحد الأدنى من التنظيم، وهو ما وقفنا عليه من خلال الملاحظة التي قمنا بها حيث أدركنا أن غالبية المبحوثين

يحتجون في تلك اللحظة من دون معرفة طبيعة الخطوة التي ستليها، وهو ما يفسر إلى حد ما سبب عدم الانتقال من مستوى الحركة الاحتجاجية إلى مستوى الحركة الاجتماعية الأكثر تنظيماً وفاعلية. والتفكير في معطيات الجانب التنظيمي للممارسة الاحتجاجية للمعطلين، إنما هو موضوعيا التفكير في محتوى ثقافتهم الاحتجاجية، وما يقوم بينهما من علائق في الواقع المادي، الشيء الذي يفسر النسبة المهمة التي أرجعت سبب عدم تحقيق مطلبها إلى ضعف ثقافة الاحتجاج عند المنظمين، وهي طبيعية نظراً لحدائث احتلال المجال العمومي، ونماء الثقافة الاحتجاجية يتبلور تدريجياً مع الممارسة. وعموماً يمكن القول بأن المغرب، في السنوات الأخيرة يشهد نهضة على مستوى الثقافة الاحتجاجية للمعطلين (الشعارات، الصور، الجسومات الكاريكاتورية، وضع الكمادات على الأفواه، الخ)، وهذه النهضة تندرج ولو بنوع من الاحتشام ضمن إطار يتميز بسرعة وتيرة التحولات داخل المجتمع المغربي، وبتغير ملحوظ للعلاقات بين الأفراد والاحتجاج، بسبب ضيق الآفاق، ليزيد مع ضيقها معدل الانسداد المستقبلي أمام شرائح مهمة من المجتمع، وأولها الشباب، ومساحة الفجوة بينها وبين نخب اقتصادية واجتماعية رافق بروزها مظاهر الترف، فضلاً عن تردّي أوضاع نسب مهمة من الطبقات الوسطى، وتآكل الدور الإيديولوجي الذي يناط ببعض المؤسسات التقليدية كالأحزاب وغيرها من قنوات الوساطة.

ومن جانب آخر، تظهر احتجاجات المعطلين كنتاج لعدم جدية الجهات الوصية في التعامل مع ملف البطالة وعلى رأسها وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، وهذا ما عبر عنه مباحث بقوله: «السبب الرئيسي الذي جعلني أخرج إلى الشارع للاحتجاج مازال قائماً، بل إنه في ظل حكومة الإسلاميين ازداد تفاقمًا، ورغم ذلك المؤسسات المعنية لم تلتفت إلينا ولا تزال تصم آذانها عن احتجاجاتها، وتقول لنا بأننا لسنا من ذوي الحقوق، ونحن نسأل من خلال احتجاجاتنا شكون حنا؟. هناك فقط أنصاف الحلول الشيء الذي يدفعنا إلى تنظيم الاحتجاجات كأداة للضغط على هذه الجهات بأساليب سلمية تارة، وأساليب احتجاجية تصعيدية من قبيل التهديد بالانتحار الجماعي والإضراب عن الطعام وتكبييل الأيدي بالسلاسل وغلق الطرقات واقتحام المؤسسات في بعض الأحيان، والتي تدخل في جملة طرق الضغط وممارسة نوع من الإكراه على السلطات المعنية، وتحميلها تبعات تنفيذ التهديد لكونها تتحمل معنويًا مسؤولية وفاة المضرب أو المنتحر»

وفي سياق هذه الشهادات، تضيف مبحوثة من مجموعة النص: «المغرب يعاني على كافة المستويات، غياب الخدمات الصحية، التعليم، القضاء، الشغل، الخ، ولكن ومع ذلك يصر على التبجح بسياساته الرشيدة ومشاريع التنمية البشرية ودولة الحق والمؤسسات ورفع يافطة الاستثناء أمام العالم، وفعلاً المغرب استثناء، استثناء في القمع والحكرة، إن احتجاجاتنا هي دليل يفضح الفجوة العميقة فيما بين جماح حدثي رث تستعمله الدولة كطلاء لإخفاء تجاعيدها، وبين تأخر في بنية المجتمع ككل.»

وعن الأشكال الاحتجاجية التي يعبر بها المحتجون عن مطالبهم، ذكر 87% من المبحوثين ارتكائهم إلى التظاهر السلمي، بينما أعلن 13% منهم لجوؤهم إلى غلق الطرقات والبنابات العمومية.

تفيد الأجوبة المستخلصة من حصيل الاستمارات والمقابلات، أن غالبية الوسائل الاحتجاجية التي يرتكن إليها المعطلون في احتجاجاتهم تتمثل في الهتاف السلمي ورفع الشعارات في دلالة بارزة على الرفض السلمي، وارتفاع وعي المعطلين بجدوى اللاعنّف باعتباره « نوع من الوعي الاجتماعي والثقافي الذي يجعل الفرد يعترف بحقه وحق الآخرين عليه، بهدف وضع حد للاستغلال والاحتكار والتزاع والافتتال والحرب³⁵ »، هكذا يلوح الاحتجاج كممارسة سلمية تقطع مع ثقافة العنف، وترمي أساساً إلى لفت

³⁵ ماري مولر جان، إستراتيجية العمل اللاعنّف، حركة حقوق الإنسان، بيروت، 1999، ص. 39.

الانتباه إلى حساسية المطلب الذي يمارس الاحتجاج من أجله، كما أنها تسعى إلى التعريف بالقضية وإقناع مختلف الفاعلين داخل النسق المجتمعي بضرورة تأييدها والانتصار لها.

ومن المؤكد أن الاحتجاج يختلف من مرحلة إلى أخرى، ولهذا فقد احتير الفاعل الاجتماعي المغربي في فترات مختلفة عدة صيغ احتجاجية المتراوحة بين العنف كما في مرحلة الستينيات والثمانينيات، واللاعنف كما هو اليوم.

وبخصوص من صرحوا بلجوئهم لغلق الطرقات واقتحام المؤسسات العمومية، فذلك يدخل في خانة الأعمال الرمزية الكفيلة بإحراج القائمين على تدبير الشأن العام، والتي تدرج في إطار تصعيد الموقف الغاية منه لفت الانتباه والضغط على الجهات المعنية أكثر من الإيذاء، وقابليته للتحويل إلى الإيذاء قائمة في حالة ما تواصل تمهيش هذه الحركات كما حدث في مارس عام 2006 مع بعض الأفراد من المجموعة الوطنية للمجازين خريجي البرنامج الوطني للتكوين المهني عندما قاموا بتجرع مادة سامة وصب البترين على أجسادهم قصد إحراقها، ونفس الشيء تكرر في 15 دجنبر عام 2005 حينما أحرق شبان من حاملي الرسائل الملكية أنفسهم.

والواقع أن الاحتجاجات العنيفة لا تكون إلا نتيجة منطقية لفشل الاحتجاجات باللاعنف في بلوغ أهدافها، بعدما تم استنفاد العدد الكافي من وسائل الاحتجاج السلمية. وهو ما نفسره بكون العنف الاحتجاجي في الأول والأخير ما هو إلا وسيلة للمطالبة بالحق ودفعاً عن المصلحة، وإحراج الدولة عبر أشكال احتجاجية تتناقض مع الشعارات التي يتم الترويج لها، أي أنه لا يشكل هدفاً في حد ذاته في مسار الحركات الاحتجاجية.

يرسم الحدث في تحليلاته الأولى، المتمثلة في تعدد الأشكال الاحتجاجية، ملامح نموذج جديد في المشهد الاحتجاجي يتجسد من خلال التزوع إلى الاحتجاج بأشكال جديدة تخرج عن الأشكال الاحتجاجية التقليدية والتي تهم أساسا الوقفات والمسيرات، فمثلا التهديد بالانتحار الجماعي عن طريق إحراق الذات يعتبر من التعابير الجديدة على النسق المغربي والتي تدخل في جملة الأعمال الرمزية الكفيلة بإحراج القائمين على تدبير الشأن العام، وكقيمة خاصة لتأكيد الذات بعد تضخم منسوب "الحرمان النسبي"³⁶، ويقصد بهذا الأخير في هذا المستوى ثلاث مظاهر مترابطة أولها الشعور بالظلم واللاعادلة، وثانيها أن الحرمان ليس انعكاسا بسيطا لظروف العيش الموضوعية ولكنه بناء رمزي سلبى لهذه الظروف يقوم على المقارنات الاجتماعية، وثالثها أنه يعمل على إذكاء استعدادات الأفراد والمجموعات الاجتماعية للاحتجاج والتمرد. ويقول رايون بودون في هذا الصدد، بأن تمرد الأفراد لا علاقة له بأوضاعهم السوسيو اقتصادية الموضوعية، بقدر ما له علاقة مع الوضع السوسيو اقتصادي الذاتي، أي شعور الأفراد بالحرمان تجاه أمور يزعمون أن لهم الحق فيها³⁷. ووفقا لهذا المعنى يبرز حرق الذات كطريقة لاشعورية يريد المنتحر من خلالها أن يظل حيا، بمعنى أنه يريد أن يظل موجودا في أذهان الناس انطلاقا من اختياره لطريقة "استعراضية" لقتل ذاته والهدف نقل الاحتراق من جسد المنتحر لجسد المجتمع،³⁸ فعندما نأخذ حالة المعطلين الذي أحرقوا ذواتهم في 15 دجنبر 2005، سنجد أن حرقهم لأنفسهم كان طريقة حركت الأسباب العميقة التي تستدعي الرفض على مستوى متخيل الفاعل. الشيء الذي يجعل هذا الشكل الاحتجاجي كالموت حرقاً أو غيره من الأشكال التي أكدت العينة وجودها تظهر كسلسلة متدرجة من التحولات غير المسبوقة في زخمها والمستقلة عن معطيات التمثيل الجمعي الذي وضع أشكالاً احتجاجية دون غيرها للتعبير عن الرفض وسيج الانتحار بالحرق.

³⁶ هو مفهوم نحته روبرت غير تيد، وقد عرفناه في بداية هذا العمل.

³⁷ Raymond Boudon (2009): Effet pervers et ordre sociale; 3eme édition; quadrige.

³⁸ المصطفى الشكالي: هذه هي دلالات الانتحار عن طريق حرق الذات

« <http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-15-26-28/item/33182-2016-04-23-15-13-33> »

وفي هذا الأفق ترسم ملامح جديدة للفعل الاحتجاجي المغربي والذي بات يؤسس لنفسه كسلوك ثقافة خاصة به، تنبني في مقابل الثقافة الرسمية.³⁹

ومن جانب آخر، تجب الإشارة إلى أن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ساهم في الرفع من مستوى إدراك المواطنين حول قضية البطالة والتي كانت، في السابق، تدخل فقط في دائرة اهتمام الفئة المعنية دون غيرها وفي ذات الآن سهل عملية التواصل بين المعطلين، بناء على أجوبة المبحوثين يتضح أن 94% يتواصلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بينما لا نجد سوى 6% من المبحوثين لا يتوفرون على حسابات خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويمكن القول في هذا الصدد، بالإضافة إلى ما ذكر أن عامل توظيف المحتجين لآليات الوسائط الاجتماعية قد لعب دورا كبيرا في تعزيز حركية فعلهم الاحتجاجي، وهو ما يسلط الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن تمارسه التقنيات الحديثة في إنجاز التحولات الاجتماعية الكبرى، وتساعدنا في هذا السياق أبحاث إيمانويل كاستل التي حدد فيها العوارض الكبرى لعصر الشبكات⁴⁰ على إضاءة جوانب مهمة من الفعل الاحتجاجي للأطر المعطلة، حيث أبرز دور الذات الفاعلة في المجتمع الشبكي وفيه يشغل كل الفاعلون فرادا وجماعات ضمن شبكات تعمل على إنتاج ما أسماه "بالقوة والتجربة" والترسيخ لثقافة افتراضية متجاوزة للحدود الزمكانية وفي ذات الآن لبنيات الصراع الطبقي كما رسمت ملامحه البارزة الإيديولوجيات الاشتراكية، وهنا بالضبط ينشأ مواطن الشبكة والمجال العام الرقمي حيث ينفلت الافتراضي ليختلط بالمتظاهرين، وتسكن الشعارات الواقعية صور الروايات الافتراضية.

وتكشف بعض معطيات احتجاج المعطلين حضور العناصر التي أشرنا إلى بعضها والمتجلية في سعيهم للاستفادة من مكاسب مجتمع المعرفة، وتوظيفها لإنجاح مشروعهم الاحتجاجي وتوسيع المشاركة فيه وتحقيق مطلبهم، ويقدم التواصل بالوسائط الجديدة فضاء للتشاور والتنسيق بدون عوائق الزمان والمكان. وهذا ما عناه شخصا عبر صفحات الفيسبوك التي أصبحت مكانا للاحتجاج والنقاش حول قضية المعطلين وما يتعرضون له، وهو ما ساعد إلى حد كبير على كسب الدعم المحلي وحتى الدولي. حيث أصبحت الوسائط الاجتماعية احتجاج رقمي لهويات رقمية عابرة للحدود، مما ساهم في اتساع القاعدة الافتراضية بشكل يقطع مع الحدود فيما يخص طبيعة مناقشة القضايا العامة، فشبكة الفيسبوك وتويتر على سبيل المثال أضحوا مجالا لإيصال صوت الفاعل الاجتماعي، يؤدي إلى بروز نفس المطالب، ونفس استراتيجيات الضغط على الحكومات لتحسين الأوضاع الاجتماعية، وفي هذه الأساليب مجتمعة تجاوز كثير من الأوجه والمظاهر الاحتجاجية السابقة.

وحول الارتباط بقنوات الوساطة، فنجد أن نسبة 84% منهم لها ارتباطات حزبية وجمعية ونقابية، مقابل 16% منهم لا علاقة لهم بأي حزب أو نقابة أو جمعية، علما بأن هذه النسب لا تمس سوى المستجوبين ولا تمثل كل المعطلين. ويمكن تفسير ذلك بكون الانتماء السياسي للعاطل هو مورد آخر ينضاف إلى الأشكال الاحتجاجية للحصول على العمل، أي أن العاطل يعمل على الاستثمار في علاقته بالحزب الذي ينتمي إليه، بدليل أن العاطل عندما يكون لديه انتماء سياسي تكون لديه علاقات مع بعض الأشخاص الفاعلين في الحزب وهو ما يساعده على التوظيف، لاسيما وأنا سبق وأشرنا من خلال المعطيات السابقة إلى أن المعطلين خلصوا إلى فكرة مفادها أن التوظيف لا يتم إلا عبر رساميل العلاقات خاصة أمام توصيات صندوق النقد الدولي التي قلصت إمكانيات الولوج إلى الوظيفة العمومية.

³⁹ أحمد شراك، سوسيولوجيا التراكم الثقافي، منشورات المركز الوطني للإبداع المسرحي والسينمائي، فاس، الطبعة الأولى، 2004، ص. 28.
⁴⁰ Manuel Castells, La société en réseaux, Editions Paris, (1998/2001), Tome1- l'ère de l'information, Tome2- le fayard, Tome3-fin de Millénaire pouvoir de l'identité.

لكن رغم الانتماء السياسي للمبحوثين فقد اجمعوا بنسبة 100% عن مقاطعتهم لآليات العمل السياسي وأولها التصويت في الانتخابات، وهو ما يفسر نسبة المقاطعة التي كانت كبيرة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2011 وقبلها انتخابات 2007، إلى جانب استحقاقات 2016 .

ونستنتج من ذلك عدم الثقة السائدة بين المعطلين والمعينين بتدبير الشأن المحلي والوطني، والسبب راجع إلى الوعود السياسية والاقتصادية الكثيرة التي تكتسي طابعا موسميا وتوضع في البرامج الانتخابية للمنتخبين، في حين تغيب على مستوى الفعل الاجتماعي اليومي، وفي سياق ذلك قال أحد المبحوثين من الذين أجريت معهم المقابلات المفتوحة: « أصواتنا كمغاربة لا قيمة لها، فمهما انتخبنا ووقفنا بالساعات والأيام في طوابير طويلة وعريضة سيأتي القصر ويضع من يمرر خططه وسياساته »، في إشارة منه إلى اختلالات السلطة السياسية في المغرب وإلى تركيز جزء كبير منها في مربع القصر وما يستدعيه ذلك من انتباه لمنظومة القيم المرتبطة بنظام الحكم الديمقراطي.

وهو ما يؤثر على نوع من القطيعة بين مختلف قنوات الوساطة (الأحزاب السياسية، المجالس البلدية، النقابات، الإعلام، الخ) وأجهزة الدولة (الحكومة، البرلمان، الخ) وبين فئة المعطلين، الشيء الذي يعمل حسب ألان تورين على بلورة فكرة الصراع ضد الخصم كدافع أساسي في تنظيم المعطلين لأنفسهم في حركات احتجاجية⁴¹ .

القيادات وآليات التعبئة والتأطير

يجب التأكيد على أن الإشارة إلى وجود انتماءات سياسية ونقابية للمتظاهرين لا يعني بالضرورة وجود مؤطرين أو موجهين للاحتجاجات والمحتجين، فبالنظر إلى نتائج البحث نجد أن 90% من المبحوثين ذكروا غياب موجهين لمظاهرتهم، مؤكدين على استقلالية حركاتهم عن أي تنظيم سياسي أو نقابي أو جماعي، في حين أكد 10% فقط منهم على وجود تأطير ودعم لحركاتهم، ومن خلال سؤال طرحناه عليهم بخصوص هوية هذه المؤسسات تبين أن الأمر يتعلق بنقابات ينتمي إليها المعلون الذين تم توظيفهم أو بأحزاب سياسية تنتمي إليها هذه النقابات التي تؤطر احتجاجات المعطلين.

من خلال رصد تطور الحركة الاحتجاجية للمعطلين، والوقوف عند الظروف التي صاحبت ظهورها، نلاحظ، عموما، وجود معطيات تتكرر باستمرار، وإن اختلفت من حيث الشكل والصيغة، وأخرى جديدة تحيل على مؤشرات جديدة مرتبطة بالتحويلات التي يعرفها المجتمع.

من هذا المنطلق يمكن فهم آليات تأطير الحركة المذكورة وسبل التعبئة لها.

لقد جاءت حركة المعطلين، كما رأينا، في ظل التغير الذي عرفته بنية النظام السياسي المغربي أواسط التسعينيات، كنتيجة للتحويلات المرحلية التي أسفر عنها المجرى الدولي (انهيار المعسكر الاشتراكي مثالا)، وبالتالي خلخلة قواعد المجال السياسي المغربي، فضلا عن انطلاق الشرارة الأولى لتنظيمات المجتمع المدني، والتي فرضت نفسها وجعلت النظام السياسي يقبل بها في دوائر النقاش العمومي، والسماح لها بالتظاهر السلمي بالفضاء العام. كل هذا أذن ببداية مرحلة جديدة.

إن الفرق بين الحركات الاحتجاجية التي سادت قبل التسعينيات والتي ظهرت بعدها هو فرق بين مرحلتين، المرحلة الأولى احتمت حركاتها بمؤسسات سياسية استمدت منها الشرعية كالمعارضة التي كان يعبر عنها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أو

⁴¹ راجع المدخل النظري للدراسة، نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة، ص. 31.

النقابات كالكونفدرالية الديمقراطية للشغل وباقي التنظيمات المساندة لها. ولعل أحداث يونيو 1981 أقوى دليل على الدور الهام الذي كانت تلعبه الحركات النقابية والمؤسسات الحزبية في توجيه الصراع السياسي بالمغرب وتأثيره.

أما المرحلة الثانية فمن دلالاتها أنها تؤكد على الابتعاد التام عن المؤسسات التقليدية وضيقها بمطالب الحركات، إن لم نقل عجزها عن إيجاد إجابات شافية لمطالبها، فصحیح أن من أسباب اندلاع حركة المعطلين يوجد الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ولكن الحركة ترجع كذلك إلى غياب تأطير مختلف قنوات الوساطة. إنهم بشكل لاشعوري، في حاجة إلى تأكيد وجودهم وإثارة الانتباه إليهم، ومن هذا المنطلق الاحتجاج بالنسبة إليهم، آلية تعبيرية للقول: " نحن هنا " مادام هذا الأخير هو ملجؤهم الوحيد للتذكير بضرورة التعامل مع كل أفراد المجتمع، وتلبية حاجيات جميع أعضائه.⁴²

باختصار، يمكن النظر إلى حركة المعطلين من زاوية التحولات التي طبعت العلاقات بين الدولة والمجتمع. حيث تدل هذه الحركة في عمقها على التعامل الجديد مع القضايا الاجتماعية، والمتمثل أساسا في تراجع المؤسسات التقليدية على القيام بوظيفتها السابقة كموجهة ومؤطر للحركة الاجتماعية. إذ أصبحت العلاقة بين هذه الأخيرة وبين الحركات الاحتجاجية رهينة بمتغيرات المشهد السياسي، دون أن ينفي ذلك طبعاً العلاقة التاريخية التي جمعت الحركات الاحتجاجية للمعطلين والأحزاب اليسارية الراديكالية (كالنهج الديمقراطي - حزب الاشتراكي الموحد - الجمعية المغربية لحقوق الإنسان)، وهو ارتباط استمر في شكله الموروث وفي أشكال متجددة تتكيف مع المتغيرات، لكن الذي لا يدخلنا فيه شك أن قوة الترابط هذه تظل في شموليتها محدودة ومقتصرة على أزمنة بعينها فمثلاً عندما تتواجد الأحزاب السياسية خارج التدبير الحكومي تخصص هامشاً مهماً من صفحات جرائدها للاحتجاجات، ولكن حينما تعنى بمسؤولية التدبير من داخل الحكومة وتصبح المسؤولة الأولى عن الاختلالات المولدة للاحتجاج ينتهي دعمها المادي والمعنوي للحركات الاحتجاجية، فتسحب شبيبتها الحزبية ونقاباتها ومقراتها وكل الوسائل اللوجيستكية التي سبق ووضعتها رهن إشارة المحتجين في الزمن الأول أي عندما كانت خارج أسوار التدبير الحكومي. وبالتالي طبيعة الدعم الحزبي أو النقابي أو الجمعي للاحتجاجات عامة يكون رهيناً أساساً بتموقعات المشهد السياسي، وهو ما تأكد من خلال سؤال طرحناه حول مصدر الدعم المادي لأنشطة المعطلين، حيث ذكر 56% من مجموع المبحوثين على أن الدعم المادي الذي يتحصلون عليه يعود بالأساس إلى مساهماتهم الخاصة، مقابل 44% ممن صرحوا بتلقي المساعدة من المعطلين الذين تم توظيفهم.

بجانب ذلك، ذكرت نسبة 50% من المستجوبين غياب الدعم الإعلامي لحركتهم، وقال 27% من هؤلاء بوجود تعميم إعلامي، في حين صرح 23% بوجود مساندة إعلامية لقضية المعطلين.

كما أشار أغلب المبحوثين الذين تمت مساءلتهم في إطار المقابلات، إلى وجود تجاهل إعلامي تجاه الحركة. يقول أحد المبحوثين في صدد ذلك: «مقر القناة الأولى، لا يبعد عن شارع محمد الخامس الذي نحتج فيه منذ سنين إلا ببضع خطوات، لم نرى ولو صحافياً من هذه القناة على طول هذه السنوات يأتي حتى ليسأل عن سبب هذا الاحتجاج. » ويضيف مبحوث آخر: «في الشارع الذي يوجد خلفنا يوجد مقر وكالة المغرب العربي للأنباء، وهي الأخرى تكتفي بنشر قصاصات من نسج خيالها من دون أن تكلف نفسها مغبة تقصي الحقيقة.» وعموماً، يؤكد أغلب المبحوثين على غياب الدعم الإعلامي لقضيتهم لأسباب تعود أساساً لعدم الاهتمام بأزمة المعطلين أو التعميم المتعمد، وفي ظل هذا التعميم يتم اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي كهامش حر لنقل قضيتهم للرأي العام بحسبانهم.

وفيما يتعلق بمرور الزعامات داخل المجموعات، أشار 42% من المبحوثين إلى أن القيادات داخل المجموعة تبرز بناء على تجربة الشخص، وفي المقابل أكد 31% منهم على ضرورة توفر الشخص على الحنكة والمهارة في تدبير المجموعة، بينما ربط 27% آخرون الزعامة بضرورة توفر شرط الأقدمية في الانتماء للمجموعة.

ويتضح من هذه المعطيات ضرورة توفر مجموعة من الشروط التي تؤهل الشخص لتولي القيادة ومنها: التجربة والحنكة والمهارة في التنسيق وتعبئة الموارد إلى جانب توفر شرط الانتماء إلى المجموعة لمدة معقولة، حيث تتراكم لديه الخبرات في القيادة والتنظيم والخطابة القادرة على إحراج الجهات الوصية وتحقيق المطالب على اعتبار أن الحركة الاحتجاجية هي بنية أفكار وممارسات. فالاحتجاج أساسا يلوح كممارسة قصدية للتأثير على مجريات الأحداث والسياسات المتخذة أو المزمع اتخاذها. ثمّة صراع مضمّر قائم بين المحتجين والمحتج عليهم، ولأجل ذلك لا يوفر أي عنصر جهده في إشهار رساميله المادية والرمزية التي تخول له الضغط على الطرف الآخر وهو ما يفسر ضرورة الحنكة في القيادة والخطابة والتنظيم كآليات تحدد الغاية من الممارسة الاحتجاجية وأدائها العملي.

تبولوجيا حركة المعطلين :

إن تحليل بيانات البحث الكمي والكيفي الذي أجريناه مع مجموعة من أعضاء المجموعات الوطنية الأربعة للأطر العليا المعطلة وتفسيرها أفضى إلى جملة من الحقائق والنتائج نحاول استعراضها على النحو التالي:

كشفت الدراسة وهي بصدد البحث في خصائص الحركة الاحتجاجية للمجموعات الوطنية الأربع للأطر العليا المعطلة بالمغرب عن حقائق تظهرها كنتاج لمجموعة من العوامل، نذكر منها أساسا العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن العناصر الدالة على ذلك ثلاث معطيات وهي:

المعطى الاجتماعي: ويتمثل في شعور المعطلين بالتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويتمثل ذلك بصورة أساسية في قبول العاطل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية، حيث يتولد لدى المعطل شعور بأنه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع مما يخلق انطباعا لديه بأنه عالة على المجتمع، كما أنهم يعيشون نوعا من الاغتراب الذاتي الدائم بما يعنيه من عدم الثقة في النفس وفعاليتها واعتبارها غير مقبولة اجتماعيا النابع أساسا من الشعور بالعجز أو الانفصال عما يرغب الفرد المعطل في أن يكون عليه، حيث يسير دون تحقيق ما يريد من أهداف، نتيجة لوضعية البطالة التي يعيشها، وبالتالي لا يستطيع أن يقرّر مصيره ويحقق استقلالته ويتحمّل المسؤولية ويتخذ القرار بحكم أنه عاجز عن تلبية احتياجاته واحتياجات أسرته التي يشعر بأنه عبئ عليها عوض أن يكون مورد دخل لها، فهم يرغبون بحياة مثل الآخرين، لكن ليس لهم الدعامات المادية والرمزية لتحقيق ذلك وتغذوا مشاريعهم الشخصية | أمرا غير يقيني، وهذا ما يثير لديهم إحساس كبير بالفجوة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، ويولد لديهم إحساس دائم بالضيق والحنق الدائم، الشيء الذي يجعلهم يخوضون تجربة المعاناة الاجتماعية، إذ كثيرا ما يتحدثون عن وضعيتهم بإحساس يشوبه الاحباط، فيرى جلهم أنهم "منسيون" من جانب الدولة، ومن جانب السياسيين الذين لا يتذكروهم إلا في المواعيد الانتخابية حسب تعبيرهم، بل إن وضعهم يساهم في وصمهم واستبعادهم من أماكن الترفيه. كما وتتضح تجربة المعاناة من خلال صعوبة إدارة التناقضات بين الواقع المعيش والواقع المأمول عيشه. في هذا الصدد يعرف دوكليجاك المعاناة الاجتماعية بأنها: "نتاج التناقضات الاجتماعية التي تخرق

الفرد في وضعية معينة، وهو ما ينشئ صراعا في اللحظة التي لا يستطيع فيها الفرد الخروج من وضعيته⁴³، وهذا يعني أنه يواجه صراعا ناجما عن أسباب موضوعية وبنوية، يعبر المعطلين المستجوبين عن هذا الامر بقولهم "يجرون وراء الوظيفة والتي هي حق مشروع دون يصلوا إلى شيء"، وأوضحت نتائج الدراسة وأكدت أن مثل هذا الموقف، يرسخ بدون أن يدري عقدة الدونية عند الفرد المعطل الذي لا يمكنه أن يحسك زمام احتياجاته إلا بمساعدة قادمة من خارج ذاته. وهو ما يدفع بالمعطل إلى البحث عن التغيير من مداخل الاحتجاج حيث تتداخل الاكراهات البنيوية مع التجربة الذاتية لتفرز تمثلاث وممارسات واستراتيجيات من أجل العيش بكرامة. وما من شك أن تخلف مدبري الشأن العام عن توفير الحلول يزيد من تأزيم وضعهم، ويخلق آليات التذمر وعدم الاستقرار.

المعطى الاقتصادي: وفي سياق البحث عن العوامل المساهمة في بروز احتجاجات الفئة المعنية، أكدت الدراسة وجود العامل الاقتصادي والذي لا يقل أهمية عن سابقه، ويتمثل في شعور المعطلين بعدم الرضا تجاه البرامج والسياسات العامة التي يتم اعتمادها لحل مشكلتهم، وهو ما يؤثر على نوع من القطيعة بين أجهزة الدولة ومختلف قنوات الوساطة (الأحزاب السياسية، المجالس البلدية والقروية، النقابات، فعاليات المجتمع المدني، وسائل الإعلام والاتصال، الخ) وبين فئة المعطلين، مما يدل على جهل هذه الأجهزة والمؤسسات التام بمتطلبات وطموحات هذه الفئة، الشيء الذي يفسر لماذا تكثفي هذه الأخيرة بالنظر إليها كفتنة عاجزة يجب حجبها عن الأنظار وتركها تعيش على أمل أن يحقق مطلبها يوما ما. وتزيد تفاعلات السلطة من تعميق هذه الصورة من خلال التضييق على احتجاجات المعطلين التي تعتبر معادية للتوجهات العامة للدولة، وتُميع نضالاتها عبر تقريب بعض قادة الاحتجاج و تدجينهم تارة، أو التعامل بمنطق التجاهل تارة، وأخرى بفتح باب التفاوض والاستجابة الشفهية للمطالب، كما يتجلى العامل الاقتصادي لاحتجاجات المعطلين في عدم استحسانهم للمشاريع التي وضعت من أجل الحد من مشكل البطالة وأولها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

المعطى الثقافي : ولعل واحد من أكثر هذه الأخيرة تأثيرا ذلك الذي يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعية والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز الأشكال التواصلية للمعطلين وتبادلهم عن طريق الشبكات، وتوسيع المشاركة في فعلهم الاحتجاجي وتنميته في سياق البحث عن صور من التفاعل الايجابي مع القضية، ومحاولة توجيهها وربطها بتطلعات وخيارات المحتجين في إنجازها، إذ أضحت مواقع التواصل الاجتماعي الفضاء الأول للتشاور والتنسيق حيث يتم طرح الأفكار وتعديلها ومن ثم تطويرها، وفقا للمقتضيات الاحتجاجية الواقعية المأمولة التي ما عادت في حاجة إلى تغطية الإعلام الرسمي.

ولتقديم تشخيص يتيح لنا مواصلة الاقتراب، من أبعاد الثقافي في حركة المعطلين، نقف في هذا الباب على الأدوات السلمية التي يتم الارتكان إليها في احتجاجات حركة المعطلين من قبيل الهتاف ورفع الشعارات، والتي تعكس النقلة النوعية التي حدثت في مجرى الثقافة الاحتجاجية بالمغرب.

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لاحظنا في الاضطرابات السابقة التي انفجرت في زمن الستينيات أو تلك التي فجرتها سياسة التقشف (التقويم الهيكلي) على التوالي أعوام 1981، 1984، 1990، حجم خسائرها المادية والبشرية والسياسية والاجتماعية والرمزية، إذ كانت تسود المواجهة المباشرة بين أجهزة الدولة وعموم المواطنين، لأجل ذلك لم يوفر أي طرف منهما أيا من الوسائل والإمكانات المتاحة لديه، حيث لم تكن الدولة تترد في الاستعانة بخدمات أكثر أجهزتها الأمنية قمعا مخلفة بذلك آلاف الضحايا والمعتقلين، وفي المقابل كان المواطن يرد على هذا العنف بواسطة التخريب والسرقة وإضرار النار في المنشآت الاقتصادية كالبنوك

Florence Giust -Desprairies et Vincent de ⁴³ Vincent de Gaulejac. «De la souffrance du mal etr». dans Hommage a Jacqueline Barus- Michel . changement :Gaulejac. Dirs .La Subjectivité a l'épreuve du social L'Harmattan 2009).p.192.:social (Paris

والبريد واقتحام مراكز الشرطة وإحراق الفنادق والسيارات ومحطات البترين والحافلات، وإن كان من الثابت أن عدم توازن القوى كان يسمح للسلطة بتحقيق الغلبة في تلك المواجهة غير المتكافئة مع المواطنين.

غير أنه مع بداية أواسط التسعينيات عرف الاحتجاج المغربي شكلا ومضمونا، مجموعة من التغيرات التي أفرزها التحول العام الذي عرفه المناخ الكلي للمجتمع (سياسيا - اجتماعيا - ثقافيا) بعيدا عن المواجهات الدموية، وهي نفس الخاصية التي تعبر بها حركة المعطلين على مطالبها منذ تأسيسها في منتصف تسعينيات القرن الماضي وتظاهرها في المجال العام بصيغ مطلبية تقطع مع ممارسة العنف وبالأخص في شكله المادي الجسدي، مقابل الدولة التي لا تزال محافظة على تقليدها في تفريق المحتجين، ثم الإبداعية في الشكل والمضمون كالاغتصام بأسطح الوزارات أو نصب خيام بلاستيكية أمام البرلمان، وهو ما يعكس صورة حضارية منظمة كثيفة المعاني والدلالات.

تأدى من معطيات هذا التحليل إلى تسجيل عناصر محددة في موضوع تحليلنا للإشكالات التي انطلقنا منها: أولها أن هذه الفئة المتدمرة التي يخرج من جوفها الاحتجاج لا توجد كمعطى أساسي في حسابات المسؤولين الرسميين عن تدبير الشأن العام التي يتبنى خطاها طروحات بديلة للسياسات المتبعة، فضلا على أنها تعيش نوعا من الاغتراب الدائم النابع من الشعور بالعجز وفقدان الإحساس بالوجود المنتج.

انطلاقا من هذا الشعور، يترسخ لدى المعطلين، وخاصة المنتمون منهم للشرائح الاجتماعية الدنيا، أنهم جماعة من الضحايا ويتصرفون على هذا الأساس فيتأرجح سلوكهم بين الحقد على الفاعلين السياسيين، وبين الصمت (اقتناعا بعدم جدوائية الاحتجاج، وهو ما يفسر ضعف الاستجابة لاحتجاجات المعطلين)، ثم بين التملق لهؤلاء الفاعلين (استثمار العلاقات الحزبية للحصول على عمل).

وبما أن أساس المشروعية يرتكز بمنسوب القدرة على حل المشاكل المادية كالتشغيل في دراستنا هذه، فإن الخيبة تكبر عندما يتبين أن الدولة بمختلف أجهزتها الإيديولوجية والاقتصادية وآليات الوساطة المرتبطة بها، لا تؤدي الدور الذي يناط بها في تحريك عجلة التنمية المحلية، وهذا ما دفع بالمبشرين إلى التكتل في حركات تدعم حقهم الذي عجزت مختلف المؤسسات الرسمية عن الدفاع عنه. وثانيهما يتمثل في الاحتجاج على عدم القدرة على تدبير شؤون المجتمع الملحة وعلى رأسها التشغيل، وأن البنيات والمؤسسات القائمة تقود برامج منفصلة تماما عن تطلعات الشباب المعطل، فالاحتجاج في وجه من أوجهه عنوان لفشل الدولة والأجهزة المرتبطة بها في تدبير ملفاتها. أما ثالثها فهي كينيات تبلور الاحتجاج في عالم متعولم يعزز أشكال التواصل والتبادل والانتقال بالأفكار والقضايا عبر الحدود إلى مدى أوسع وأكثر شمولية بشكل يوقف مظاهر وأشكال احتكار صناعة الرسالة الإعلامية ويحفز المتلقين إلى الفعل، إضافة إلى الإبداعية في الشكل الاحتجاجي وسلمية الوسائل التعبيرية للجهر بالرفض وبالحاجيات غير المشبعة، وإبداء الرأي في طرق وسبل معالجتها وفق طابع مدني يطالب بتحقيق المطلب على الطريقة الغاندية.⁴⁴ وهو ما يدفعنا إلى القول بأن احتجاجات المعطلين خطت لنفسها مشهدا احتجاجيا ذو غمضية ثقافية تؤسس لذاتها ثقافة خاصة جديدة لا تراكمية تنامت وتطورت على مستوى الشكل والمضمون على غرار كل الحركات الاحتجاجية التي اتجهت إلى المجال العام وحولته إلى مجال مفتوح للنقاش، وهي ثقافة تتميز في الجمل بالملامح التالية:

⁴⁴نسبة إلى موهانداس كرمشاند غانديكان السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال حركة استقلال الهند. كان رائدا للساتيا غراها، ومعناها مقاومة الاستبداد من خلال العصيان المدني الشامل، التي تأسست بقوة عقب أهمسا أو اللاعنف الكامل، والتي أدت إلى استقلال الهند وألهمت الكثير من حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم.

- 1) ثقافة احتجاجية فيها مزج بين الافتراضي والواقع المادي، ضمن سياق كوني عولمي.
- 2) ثقافة تنظيمية خارج النسق الإيديولوجي المغلق (القنوات التنظيمية الكلاسيكية، وتغطية الإعلامية الورقية (الجرائد). وإن كان لمنظمتها انتماءات سياسية ونقابية وجمعية.
- 3) ثقافة احتجاجية تعكس رغبة الانتماء إلى الفضاء الحر المشترك للإنسانية، يغدو فيه المواطن المغربي مواطنا كونيا تنكشف أمامه سبل الكرامة والمساواة⁴⁵.

إن الغاية من استعراض هذه العينات التمثيلية الدالة، أن تؤكد صحة الفرضيات التي افتتحنا بها هذه الدراسة، ومفادها أن لاحتجاجات المعطلين عوامل مسؤولة عن بروزها، والتي تحيل على وجود عدد من الاختلالات البنيوية والوظيفية تم اشتغال عدد من الفاعلين، لأن وجودها يحيل على أن النخبة بمستوياتها (الأغلبية والمعارضة) لا تقوم بدورها لتحريك الاقتصاد المحلي وتدير أولويات المجتمع.

الاحتجاج في ظل غياب دولة اجتماعية :

إن دراسة موضوع العوامل المساهمة في بروز احتجاجات المعطلين من خلال فرضية العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد تحقق، كان الهدف منها هو قياس درجة ارتباط هذه الظاهرة بتلك العوامل، وذلك على اعتبار أن هذه الأخيرة تشكل نقطة اتصال بين ما هو فردي وما هو اجتماعي.

لقد تبين، كيف أن الشعور بالعجز وغياب دولة اجتماعية *état social* تمس سياساتها وبرامجها مصالح المعطلين بشكل جماعي، يخرجهم إلى الساحات العمومية للتظاهر والاحتجاج. كما أن استشراف الفساد الإداري والاجتماعي وتفاقم الأوضاع الاقتصادية، وغياب ضوابط أخلاقية وزجرية في مباريات التوظيف، فضلا عن استثمار آليات تقليدية كالزبونية والحسوبية وما يؤثر على الشخصية عوض المؤسساتية والتعاقد الموضوعي أدى إلى تأزيم الوضع وتجزير العوامل الموجبة للاحتجاج.

إذ لا يمكن فهم إحباطات فئة المعطلين من " وعود حل ملفهم" إلا بربطها بتآكل إيديولوجية دولة الرعاية الاجتماعية، التي لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية بعد أن بنت إيديولوجيتها على توفير "حياة الرقي الاجتماعي"، في هذا السياق تشير الباحثة الفرنسية سيلفيا شيفولو في كتابها " المجتمعات العربية في حركة : ثلاث سنوات من التغيير"، إلى أن حل المجتمعات العربية أخذت نصيبها من فك التزام الدولة والدعم المتزايد للقطاع الخاص، وكان من النتائج تراجع تدخل الدولة، وعلاوة على ذلك تآكل الانظمة العمومية الموجودة بصورة خاصة في ظل سياق يتزايد فيه عدم المساواة، حيث يمكن للطبقات المرفهة الاعتماد على قطاع خاص بصدد التمدد، في حين أن الفئات الهشة تبقى تابعة لقطاع عمومي في حالة رثة الذي يشي بولادة مجتمع يسير بسرعتين.⁴⁶

كما وكشفت الدراسة على أن التيه وغياب بوصلة المستقبل اللذين يحس بهما المعطلون يفسران احتجاجات هذه الفئة التي تأتي في شكل تعبير عن فقدان الأمل والاستيلا، وهذا ما يعني أن المشكل لا يحل بل يزداد حدة وتفاقما في ظل التحولات التي يعرفها وسط التشغيل والتي تتجلى - أساسا - في مستوى تراجع العمل القار، إزاء عمل يتميز بعدم الثبات والمرونة، على هذا الأساس، وكما يشير كلود ديار، نكون إزاء تعويض للعمل المعياري بالعمل غير المعياري، " فالنمو الاقتصادي تحت شروط السوق العالمية يجعل من

⁴⁵راجع المثقفون والانتفاضات العربية، وجهات نظر مغربية، من إعداد وتقدير: أنور المرتجي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى، 2014، الورقة الخاصة بأحمد شرارك، ص. 114.

Trois décennies de changements . la bibliothèque de Sylvia Chiffolleau. Société arabes en mouvement ⁴⁶: p.16. L'Iremmo.5(Paris L'Harmattan.2017).

تصور التشغيل التقليدي الكامل، أي مناصب العمل المستمرة مدى الحياة مع ما يتبعها من ترقية وما إلى ذلك، تصورا قديما⁴⁷، وبالتالي السير في اتجاه تقليص ضمانات أنظمة الحماية الاجتماعية، مما يؤكد فعلا مأزقية الوضع ومآلاته المستقبلية المفتوحة على مزيد من الصراعات والتنافسات.

وعلى درب هذه العوامل يحضر عامل آخر وهو تلاشي أو ضعف قنوات الوساطة بين الدولة وفتة المعطلين، والتي لا تقوم بدورها، إذ إزاء هذا الوضع كان من المفروض أن تقوم هذه القنوات المتمثلة أساسا في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات ثم الإعلام...، بالدور الذي يناط بها كأن تخلق مثلا مسارا تنظيمية لهذه الشريحة تعبر فيها وعبرها عن احتجاجاتها وتجد فيها نوعا من المؤازرة والتفهم، ولكن هذه الآليات في غالبية الأحيان ظلت - خطابا وممارسة - متصادمة مع الغاية التي جاءت من أجلها ومع مضمونها الاجتماعي والسياسي الأصلي، وهو ما نال حتى من صدقية مشروعها أمام جمهورها الداخلي قبل جمهورها الاجتماعي (المعطلين)، والمثال الصارخ لهذا التلاشي ينكشف من خلال دراستنا هذه عبر النسب الكبيرة للعزوف بل الإضراب عن المشاركة في الانتخابات ومقاطعتها بالمرّة. لهذا الموقف ترجمة مادية هي غربة قنوات الوساطة. يختلف أجهزتها عن فئة متدمرة لا أواصر تجمعها بها.

هذا واحد من أوجه الأزمة التي تستبد بقنوات الوساطة المغربية، وعنوانه الصريح: فقدانها تمثيليتها الأصلية للكتلة الشعبية ومعه استتباعها لقوى سياسية واجتماعية أخرى، والنتيجة تحول توجهاتها العامة إلى سياسات تحريرية. وحين نستعرض الشواهد المختلفة على ذلك التراجع السياسي ونظيره الاجتماعي يستوقفنا مظهر له وهو: تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، الشيء الذي يفسر إلى حد ما

ما ذهب إليه المبحوثون في إعلان استقلالية حركتهم عن كل الإطارات والتنظيمات السياسية والنقابية والجموعية، ونفي علاقة "التأطير" مع أي مشروع إيديولوجي معين، والحاصل أن ذلك يقود موضوعيا إلى الإخفاق من دون الوصول إلى الهدف المنشود، ولعل هذا الوضع في جملة ما يفسر إعاقه الانتقال إلى مستوى حركة اجتماعية منظمة، قادرة على ضبط اتساقها وفق امتداد زمني معقول سمته التنظيم ووضوح الرؤية والأهداف.

إن أي حركة احتجاجية في حاجة ماسة إلى إطار فكري، فالحاجة إلى السياسي والنقابي والجموعي ضرورية، لأن استمرار القطيعة بين حركة المعطلين وهذه التنظيمات التي أنيط بها التغيير تاريخيا، وانغلاق كل تيار على منظومته يؤدي في آخر المطاف إلى إفقاد كل منهما الموارد الكافية لتغذية مشروعه بأفكار جديدة، وبالتالي ينتهي بهما الأمر إلى حالة من الجفاف الفكري الذي يعبر عن نفسه عبر تآكل القدرة على التجديد النظري، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى فقدان كل منهما مصادر خصوبة مشروعه.

وإذا نظرنا إلى سوسيولوجيا الفاعلين الذين يقودون هذه الاحتجاجات، فإن من الملاحظ أنها تقام بقيادات شبابية تمكنت من خلال استعمالها لوسائل التواصل الاجتماعي وولوجها إلى مجتمع المعرفة من إثراء وعيها الاحتجاجي حول كيفية القيام بالتظاهر عبر نشر الصور الاحتجاجية وعرض الفيديوها المباشرة التي تحفز المتلقين وتستقطبهم للفعل والممارسة الاحتجاجية، مثلما نبهتهم إلى مقدار ما يكتزونونه من طاقة اجتماعية قادرة على الإسهام في صنع القرار إن هم أحسنوا تصريفها، ومقدار ما يستطيعونه في مضمار صنع مصيرهم الديمقراطي، ولا يجب هنا أن ننظر إلى هذه المسألة ببساطة، أو نقلل من شأنها، فلم يعد الاحتجاج اليوم في حاجة إلى مطبعة ومنشورات، بل أصبح يشتغل بالحواسيب والهواتف الذكية.

Serge Paugam.dit .L'Exclusion : Les Parcours précaires » .dans : « De l'école a l'emploi », Dubar Claude⁴⁷ La Découverte .1996).p.184. :l'état des savoirs .les textes a l'appui (Paris

إن متغيرا كهذا لا يفسر إلا بتطور عميق الشكل والمضمون في أداء الفعل الاحتجاجي بالمغرب، كما أنه يحيل من جهة أخرى على تحولات عميقة يعيشها المغرب على مستوى وعي الفاعلين الاجتماعيين، ملامح يبدو من خلالها أن مستقبل الاحتجاج في المغرب سينتهي إلى تغيير في البنية والوظيفة. فالملاحظ بقوة في سياق المنجز التحليلي الذي قمنا به في هذه الدراسة، أن موضوع ثقافة الاحتجاج المغربية يمكن مقارنته من زاويتين، تشير الزاوية الأولى إلى سياقات ما حصل، والتي تكشف تمكن المعطلين من الخطوات النضالية، وطرق الاحتجاج السلمية، وآليات تدبير الزمن الاحتجاجي. أما الزاوية الثانية فتحيل على التحديات الجديدة لهذه الثقافة الاحتجاجية، والتي تنحو إلى بناء نقط ارتكاز الالعودة في الممارسة إلى صيغ الماضي الاحتجاجي. وهو ما يطرح أهمية الإسناد الثقافي للحركات الاحتجاجية، ولابد من التوضيح هنا، أن الاحتجاجات الحاصلة خلال السنوات الماضية عامة وبخاصة حركة المعطلين لم تنتج بعد ما يكافئها على مستوى الأفكار. وهذا ما تحدث عنه عبد العزيز بوسهلي الباحث في الفلسفة المعاصرة في سياق تحليله للحراك الذي قادته حركة 20 فبراير.

خلاصة الدراسة :

إن السمة التي حاولنا بواسطتها توصيف بعض جوانب العلاقة التي رسمناها في أطوار هذه الدراسة بين ظاهرة الاحتجاج والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفرد المعطل، تعد نموذجا لأنماط التحول الجارية في المجتمع والثقافة وذهنية الفاعلين، والتي نعتقد أنها لعبت دورا كبيرا في صناعة وتركيب جوانب مطلوبة، مما يحصل في احتجاجات المعطلين.

تبقى هذه ملاحظات أولية حول أهم أشكال وخصائص ومطالب الحركات الاحتجاجية للمعطلين بالمغرب في ظل سياق محلي وإقليمي في محك التحول، أتاح إمكانية تفرد الأجيال الاحتجاجية بملامح وتعبيرات تخص كل واحد منها على حدة، في ظل استمرار أزمة اجتماعية منفتحة على كل الاحتمالات في الآن واللاحق خاصة بعد انسحاب الدولة والاكتفاء بالحضور في حدها الأدنى. والخطأ يكمن في الاستهانة بأهمية هذه الحركات الاحتجاجية باعتبارها سحب غيم وثمر عابرة، لأن وجودها دليل على أن النخبة بشقيها (الأغلبية والمعارضة) غير ذات أهلية للتصرف في الشأن العام وفق مقتضى العمل بما يأنسها الناس عليه من حقوق ومصالح.

من هذا المنطلق، إذن، تظهر الحركة الاحتجاجية للمعطلين، كتعبير عن التجافي الحاد بين هذه الحركة التي تحتاج إلى إشباع مادي حقيقي لا إلى مجرد تنفيس لاحتقان نفسي وبين سائر قنوات الوساطة التي تستمر في ترديد شعاراتها الإيديولوجية حول التغيير الشامل والأوراش الكبرى من جهة، وأجهزة الدولة من جهة أخرى.

إن هذا التجافي وغياب بنيات التفاوض بين الدولة والمجتمع، هي التي تحدث عنها الباحث عزيز خمليش فيما يخص حركتي مارس 1965 ويونيو 1981، وعبر عنها "بالفراغات السياسية" التي ساهمت الاحتجاجات في تعريضها وإثارة حول دينامية عدد من البدائل التأطيرية والتنظيمية لها كالحركة الماركسية اللينينية المغربية التي تبلورت بعد أحداث 1965، والحركة الإسلامية التي أخذت في الظهور إبان وبعد اضطرابات يناير 1984 من جهة، أو تعزيز حركة الاحتجاج من خلال خلق آليات جديدة للفعل داخل المجتمع، تماما كما هو الحال بالنسبة لميلاد الجمعية الوطنية للمعطلين حاملي الشهادات، بعد أحداث 1990. والمثال الأكثر تعبيراً عن هذه الفراغات هو الطريقة التي تجابه بها الاحتجاجات عموما وحركة المعطلين خاصة، إذ لازالت الدولة، رغم التمكين لزر قليل من التهوية الحاصلة في مجال الحريات وحقوق الإنسان التي يقدمها الخطاب السياسي العالمي، تظهر في تجليات متضاربة: فهي ضعيفة في الجانب الخدماتي، ولكنها قوية في استعمال العنف الذي ترمي من ورائه لزع شوكة المد الاحتجاجي ضد الضغوطات الاجتماعية، الشيء الذي لا ينفي

فرضية عبد الرحمان رشيق⁴⁸ في استمرارية التعايش بين البنى السياسية التقليدية جنبا إلى جنب مع البنى السياسية الحديثة، تم التعايش بينهما دون أن تهدده لحظات الصدام الذي جرى في أكثر من مناسبة. ويرتب عن ذلك، توجه سياسي يجمع بين منطق حديث تفرضه - موضوعيا على سبيل المثال - الثورة المعلوماتية، حركة التمدن الواسعة، تعاظم قاعدة المتعلمين في المجتمع، فضلا عن اندماج الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي العالمي...، وبين منطق تقليدي تنمهي فيه القيادة والإمامة، ولا بد لهذا البناء التأسيسي للنظام السياسي في المغرب من مؤسسات خاصة به وقيم سياسية تلائم منطقها حضوره ويعيد إنتاج نفسه من خلالها، ممارسا بذلك مانعة حيوية لعزل فضاء السياسة والسلطة من إمكانات تبني الحداثة، ومواصلة حشد سبل التأقلم مع متغيرات الداخل وتحولات المشهد العالمي، وهكذا تكرر سبحة الازدواجية. الأمر الذي لا يمنع من أن يظل المشهد المغربي فضاء لحصول إمكانات متناقضة، وهو ما يفسر حضور الدولة الناعمة والدولة القمعية في ذات الحقل، ويسمح بالقول بأزمة مشروعية الدولة. ومع استمرار الشد والجذب بين الآليتين، فإنهما يهتديان دوما إلى تنظيم التوازن بينهما، حيث لا تتجاهل قوى التحديث الجذور التاريخية العميقة للمؤسسات التقليدية. وبالمقابل تعمل هذه الأخيرة على الاقتراب من ابعاد قوى التحديث، وآليات التعاطي مع الاحتجاج دليل حي عن هذه العقيدة السياسية، ولعل كثيرا مما أشرنا إليه يتيح لنا التأكيد على الازدواجية التي ينطوي عليها النسق المغربي والتي لم ينقطع حبلها. وهو ما يطرح إشكالية الثابت والمتغير ويعيدها إلى واجهة التدقيق. وهذا التضارب هو ما تحدث عنه الباحث عبد الإله بلقزيز في تناوله للمجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب).

هذه جملة من العوامل الذاتية والموضوعية التي نعتقد أنها مسؤولة عن بروز احتجاجات المعطلين والتي يعكس وجودها ما ألت إليه الأوضاع من انسداد للأفاق، أوضاع تحتاج اليوم إلى تصحيح جذري وإلى إعادة نظر شاملة، تستعيد من خلالها القنوات السياسية والاقتصادية والخدماتية وطرائق الحياة المدنية جوهرها الأصلي. بالفعل، ليست الأجوبة عن إشكالات البطالة مستحيلة أو عسيرة، بل هي ممكنة، لكنها بكل تأكيد قد تكون غير مجدية إذا لم تسبقها مراجعة نقدية واضحة تعيد النظر في كل شيء: في برامج العمل، وفي هياكل العمل السياسي ومؤسساته كافة بضرورة ملحة غير قابلة للتأخير.

⁴⁸ أنظر المدخل النظري للدراسة، عبد الرحمان رشيق، إستراتيجية الشارع في مدن المغرب من الدولة ضد المجتمع، إلى المجتمع ضد الدولة، ص 21..

المراجع:

1. أفاية محمد نور الدين، التفاؤل المعلق: التسلطية والتباسات الديمقراطية في الخطاب العربي الراهن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: بحوث ودراسات، رقم 52، الطبعة الأولى، 2011.
2. البيطار نديم، المتفقون والثورة: الانتيليجنسيا كظاهرة تاريخية، بيان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
3. الحسن إحسان محمد، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1982.
4. الزاهي نور الدين، الزاوية والحزب: الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 2011.
5. العروي عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1983.
6. العطري عبد الرحيم، سوسيولوجيا الشباب المغربي: جدل الإدماج والتهميش، طوب بريس، الرباط، الطبعة الأولى، 2004.
7. الناصري أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: أحمد الناصري، إشراف: محمد حجي، إبراهيم بوطالب، أحمد التوفيق، الجزء التاسع، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، الرباط، الطبعة الأولى، 2001.
8. بلقزيز عبدا لإله، العنف والديموقراطية، منشورات الزمن، الرباط، الطبعة الأولى، 2000.
9. بلقزيز عبد الإله، السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2007.
10. بورديو بيبير، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة: إبراهيم فتحي، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، 1995.
11. بورديو بيبير، الرمز والسلطة، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، دار توفال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986.
12. بوعزيز مصطفى، هنا وهناك: جدلية الالتزام والموضوعية، منشورات منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، مطبوعات القدس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1997.
13. توفيق إبراهيم حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (17)، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
14. تيلي تشارلز، الحركات الاجتماعية (1768-2004)، ترجمة وتقديم: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
15. حجاري مصطفى، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثامنة، 2011.
16. خمليش عزيز، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005.
17. شراك أحمد، سوسيولوجيا التراكم الثقافي، منشورات المركز الوطني للإبداع المسرحي والسينمائي، فاس، الطبعة الأولى، 2004.
18. غير تيد روبرت، لماذا يتمرد البشر؟، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.
19. لوبون غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم: هاشم صالح، دار الساقي، لندن، الطبعة الأولى، 1991.
20. Abouhani Abdelghani; « Urbanisation; habitat spontané et mouvements sociaux au Maroc»; in Abouhani (A); «L'Etat et les quartiers au Maroc: de la marginalisation à l'émeute. Habitat spontané et mouvements sociaux»; Série des livres du CODESRIA; Dakar; 1995.
21. Adam André; «La médina dans la ville d'aujourd'hui au Maroc»; in « Système urbain et développement au Maghreb»; Horizon maghrébin; Cérès productions 1980.
22. Alpe Yves et autres; lexique de sociologie; Ed Dalloz; paris; 2005.
23. Badie Bertrand ; Les deux Etats, pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam; Librairie Arthème Fayard; 1987.
24. Badie Bertrand; Gerstlé Jacques; Sociologie politique ; Lexique ; PUF ; paris ; 1979.
25. Benhaddou Ali; Maroc: les élites du royaume .Essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc; L'Harmattan; 1997.

26. Bennani –Chraïbi Mounia; Soumis et rebelles, les jeunes au Maroc; Editions Le Fennec, 1995.
27. Bercé Yves – Marie; Révoltes et révolutions dans L'Europe moderne (XVIème – XVIIème siècles) ; PUF. 1980.
28. Boukra Rida ; Espaces urbains, culture et violence. Urbanisation de la ville et émergence de la violence; Cahiers de Tunisie; n 137-138; Université de Tunis; 1986.
29. Bourdieu Pierre; Questions de sociologie; éditions Minuit; paris; 1980.
30. Bourdieu Pierre; Introduction à la socioanalyse; in: actes de la recherche en sciences sociales ; n° 90. Décembre. 1991.
31. Bourdieu Pierre ; néolibéralisme; le monde diplomatique; décembre; 1998.
32. Bourdieu Pierre; l'essence du néolibéralisme; le monde diplomatique; mars; 1998.
33. Bourdieu Pierre; pour un savoir engagé; le monde diplomatique; février; 2002.
34. Camau Michel; Constitutionnalisme et médiation politique ; AAN ; 1977; Editions CNRS. 1979.
35. Castells Manuel; La question urbaine; Maspero; paris; 1972.
36. Castells Manuel; Luttés urbaines; Maspero; 1975.
37. Claisse Alain; Les systèmes de légitimité à l'épreuve; le cas des pays du Maghreb; in Claisse (Alain); Classe (Alain); Conac (Gérard); Le grand Maghreb; Economica ; 1988.
38. Clément Jean – François ; Introduction à une étude géographique de la répression judiciaire des révoltes urbaines de janvier 1984 au Maroc ; Nancy, 1984, 38 p; ronéo (10 octobre 1985)
39. Clément J.F; Stratégies répressives et technique de maintien de l'ordre; les des révoltes urbaines de janvier 1984 au Maroc; Ouvrage collectifs du Réseau Etats, villes, rapports sociaux et mouvements urbains dans le monde arabe; L'Harmattan; Paris, 1986.
40. Clément J.F; Les révoltes urbaines; in Le Maroc actuel. Une modernisation au miroir de la tradition ? Editions du CNRS, 1992.
41. Daoud Zakya; Le temps du Maghreb en difficulté; Le Monde diplomatique; n° 447, juin 1991.
42. De Lauwe P-H Chombart; Des hommes et des villes; PAYOT; France, 1970.
43. Delcour Roland; Après les émeutes de Casablanca, L'USEF dénonce la mise en œuvre d'une justice expéditive dans le pays; Le Monde; n° 11333; 7 juillet 1981.
44. Escallier Robert; Elites, pouvoir et villes dans le monde arabe éléments d'analyse de la citoyenneté; Fascicule de recherches, n° 29.
45. Galland Olivier; L'entrée des jeunes dans la vie adulte; problèmes politiques et sociaux: la documentation française; n° 795, 5 décembre 1997.
46. Forcé Michel; les théories du changement social; dans la sociologie: histoire et idées, Coordonné par Philippe cabin et Jean François dortier, éditions sciences humaines; Paris 2000.
47. Hoche Christian ; Le samedi noir de Casablanca ; L'Express ; n°1564, du 26 juin au 2 juillet 1981.
48. Julien Charles – André; Le Maroc face aux impérialismes (1415-1956); Editions Jeune Afrique; Paris, 1978.
49. Kamal Eddine Mourad; Le Maroc à la recherche d'une révolution; Sindbad; paris; 1972.
50. Lacouture Jean; Le pouvoir royal et les étudiants; Le Monde; n° 6282; 26 mars 1965.
51. Lahbabi Mohamed; Positions et propositions au fil des jours, 1960-1980; EDIMA, Casablanca; 1982.
52. Laroui Abdellah; Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912); Maspero, 1980.
53. Laroui Abdellah; L'histoire du Maghreb: un essai de synthèse, Casablanca: centre culturel arabe, 2ème, édition 2001.
54. Leveau Rémy; Le fellah marocain défenseur du trône ; Presse de la Fondation nationale des sciences politiques; France, 1985.
55. Liauzu Claude; Etat, ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen – Orient; Macherk-Maghreb; n° 115; janvier – février – mars, 1987.
56. Menouni Abdellatif; Le syndicalisme ouvrier au Maroc ; EDIMA ; Casablanca ; 1979.
57. Mignard Jean – pierre; Rapport sur les événements de Casablanca, 20-21-22 juin 1981 ; Bulletin de l'USEP; Rabat; 9 juillet 1981.
58. Musette Mohamed Saib; Emploi des jeunes en Algérie; in Université Mohammed V (Royaume du Maroc); Faculté des Sciences de l'éducation, Rabat; Actes des journées d'études : Jeunes et société dans le pays du Maghreb; du 11 au 13 décembre 1991; Revue marocaine des sciences de l'éducation; 1993.

59. -Neveu Erik; sociologie des mouvements sociaux; Ed la découverte; repères,207,3éme Edition, paris,2002.
60. Rachik Abderrahmane; Ville et pouvoirs au Maroc; Editions Afrique Orient: Casablanca, 1995.
61. Rachik Abderrahmane; Politique urbaine et espace périphérique à Casablanca, le cas de Ben M'sik – Sidi Othmane ; Thèse de doctorat d'Etat en géographie urbaine, Université Hassan II, Faculté des lettres et des sciences humaines; Ain –Chok Casablanca, 1999.
62. Rocher Guy; introduction a la sociologie générale: le changement social; Tome 2, Ed HMH, Ltée,1968.
63. Talha Larbi; Révoltes urbaines, dépendance alimentaire et endettement extérieur; ANN, 1984; CNRS, 1986.
64. Touraine Alain, La conscience ouvrière, paris. Seuil, 1968.
65. Touraine Alain, La voix et le regard, Edition serial, paris, 1978.
66. Touraine Alain, production de la société, paris. Seuil, 1973.
67. Touraine Alain, parole et le sang, paris, Odile Jacob, 1988.
68. Touraine Alain, La conscience ouvrière, paris. Seuil, 1968
69. Touraine Alain, pour la sociologie, édition. Seuil, paris, 1974.
70. Touraine Alain, sociologie de l'action, paris, seuil, 1965.

